

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا - كلية اللغات

قسم اللغة الإنجليزية - ماجستير الآداب في الترجمة

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الترجمة

**ترجمة الصفحات 174 - 216 من كتاب
الانتفاضات**

**الشعبية والحكم العسكري في الشرق
الأوسط والدول العربية**

**مصر ، والسودان ، واليمن ، وليبيا " "
لمؤلفه جورج .م. حداد**

**A translation of pages 174 - 216 of the
Book**

**Entitled "Revolutions and Military Rule in
the**

**Middle East , Arab states :Egypt, Sudan
,Yemen and Libya " by George M, Haddad .**

:أشرف الدكتور

محمود علي أحمد عمر

: إعداد الدراسة
عمر جعفر علي موسى
الدفعة
الثالثة

فهرس المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
1	الإهداء	(i)
2	شكر وعرفان	(ii)
3	مقدمة المترجم	(iii)
4	مستخلص البحث	(iv)
5	Abstract	(v)
6	الحكم العسكري والثورة الشعبية	1
7	الفصل الأول : خلفية تاريخية	1 - 9
8	الفصل الثاني : أربعة إنقلابات عسكرية بين عامي م والنظام العسكري 1958- 1959	9 - 18
9	الفصل الثالث : الإنتفاضة الشعبية وإستعادة الحكم الديمقراطي	19 - 32
10	الفصل الرابع : الإنقلاب العسكري	33 - 39

	اليساري في مايو 1969م	
	المراجع	40

(i)

شكر وعرفان

الشكر أولاً وآخرأ لله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ومن ثم أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

وكل الإمتنان والتقدير لأعضاء هيئة التدريس في برنامج ماجستير الآداب في الترجمة وأخص بالشكر أجزله معلمي ومشرفي الدكتور محمود علي أحمد عمر على مجهوداته التي بذلها في الإشراف والمتابعة الدقيقة لهذا البحث .

(ii)

مقدمة المترجم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم
سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم
الحكيم "

تلعب الترجمة دوراً أساسياً في المعرفة الإنسانية
كأداة للتواصل مع الثقافات الأخرى وكناقل معرفي
. لمنجزات العصر الثقافية والعلمية والتكنولوجية

للترجمة تعريفات كثيرة من أهمها نقل المعنى من
. لغة المصدر أو لغة الأصل إلى لغة الهدف

لا بد أن نؤكد أن الترجمة قبل أن تكون فناً من
الفنون التطبيقية ، موهبة مثلها مثل بقية المواهب
التي ينميها الإنسان ويصقلها مع مرور الوقت من
. خلال إكتساب معارف جديدة

لا شك أن إتقان اللغة التي يجب أن تتم الترجمة إليها
بالإضافة إلى إتقان اللغة المطلوب الترجمة منها
. أمران أساسيان كي ينجح المترجم في عمله

(iii)

الترجمة ليست تحويل كلمات لغة إلى كلمات لغة أخرى
بالاعتماد علي المعاجم 0 إنها عملية إضفاء روح المؤلف
إلى النص المترجم وجعل هذا النص وكأنه كتب من قبل
المؤلف وبذلك يكون النص المترجم جيداً متماسكاً
. واضح التعبير والمعنى

إن السبب الذي دفعني لترجمة هذا الجزء من الكتاب هو إهتمامي بمطالعة التاريخ السياسي خاصةً عندما يكون باللغة الإنجليزية وبالأخص عندما يتعلق بتاريخ الوطن ، السودان .

يحمل هذا الكتاب عنوان " الإنتفاضة الشعبية والحكم العسكري في الشرق الأوسط والدول العربية : مصر ، والسودان ، واليمن ، وليبيا " ولقد قمت بترجمة الفصل الثالث ، وهو الجزء الذي يخص السودان . يحتوي هذا : الفصل على أربعة مواضيع هي :

خلفية تاريخية ، وأربعة إنقلابات عسكرية ما بين عامي 1958 - 1959م والنظام العسكري ، والإنتفاضة الشعبية في أكتوبر 1964م وإستعادة الحكم الديمقراطي ، والإنقلاب العسكري اليساري في مايو 1969م .

الكتاب في مجمله واضح وسهل إلا بعض العبارات والكلمات التي تحتوي على قليل من التعقيد .

لقد إستفدت كثيراً من ترجمة هذا الجزء من الكتاب فقد كان تطبيقاً عملياً لما درسته في برنامج الماجستير .

ث (iii)

يتضمن هذا البحث ترجمه ،عصل الثالث من كتاب الإنتفاضات الشعبية والحكم العسكري في الشرق الأوسط والدول العربية : مصر ، والسودان واليمن . وليبيا لمؤلفه جورج .م. حداد

يتعلق الفصل الثالث بالسودان ويتحدث عن أربعة مواضيع ، هي : خلفية تاريخية ، وأربعة إنقلابات عسكرية ما بين عامي 1958 -1959م والنظام العسكري ، والإنتفاضة الشعبية في 1964م

وإستعادة الحكم الديمقراطي ، والإنقلاب العسكري
اليساري في مايو 1969م .

فقد تحدث المؤلف في الموضوع الاول عن مجرى
الأحداث قبل الإستقلال .

أما في الموضوع الثاني فقد تحدث عن الانقلابات
الأربعة التي حدثت ما بين عامي 1958م - 1959م ،
حيث تحدث عن أسباب تلك الانقلابات وكيف تعامل
معها النظام آنذاك .

تناول المؤلف في الموضوع الثالث إنتفاضة أكتوبر
1964م والتي أطاحت بالحكم العسكري الذي إمتد
إلى ست سنوات .

تحدث في الموضوع الرابع عن الانقلاب العسكري
اليساري الذي أنهى النظام البرلماني الديمقراطي
في صبيحة الأحد 25 مايو 1969م .

(iv)

Abstract

**This research includes a translation of
chapter two of the book entitled
Revolutions and Military Rule in the**

Middle East, Arab States : Egypt , Sudan , Yemen and Libya'' by: George M, Haddad .

Chapter three is about the Sudan .It contains four topics as follows :background and problems, the four military coups 1958 -1959 and the military regime, the popular revolution of October 1964 and the restoration of democratic rule, and the leftist coup of may 1969 .

In the first topic, the author speaks about course of events before independence and roles of parties and the educated Sudanese.

The second topic is about the four coups that took place between the years 1958 - 1959. He speaks about the reasons of coups and how the regime dealt with them at that time.

He speaks in the third topic about the uprising which taking place in Oct.

1964.It toppled the military regime that lasted six years.

In the fourth topic, he speaks about the leftist military coup that ended the democratic parliamentary regime in the morning of.25th.May.1969.

(٧)

الحكم العسكري . الانتفاضة الشعبية

ن

خضع السودان للحكم العسكري في نوفمبر من العام ثمانية وخمسين وتسعمائة والف ، أي أقل بثلاث سنوات من استقلاله الكامل ، وأصبح في أكتوبر من العام أربعة وستين وتسعمائة وألف أول قطر عربي ينهي الحكم العسكري ويعيد تأسيس الديمقراطية عن طريق انتفاضة شعبية وليس انقلاباً عسكرياً آخرًا .

إن بداية ونهاية الحكم العسكري من الممكن تفسيرهما بجوانب معينة لتاريخ السودانيين وبعض ملامح الحياة الاجتماعية والثقافية في السودان .

الفصل الأول

خلفية ومشاكل

تأثر مجرى الأحداث في السودان بعد وقبل الاستقلال ، في العام ستة وخمسين وتسعمائة وألف ، بعوامل خارجية ذات صلة في المقام الأول بعلاقات السودان مع مصر وبعوامل داخلية وثيقة الصلة بالنخبة المثقفة ، وموقف الطوائف الدينية وزعمائها وموقف ضباط الجيش . ومشكلة جنوب السودان .

وضعت إتفاقية الحكم الثنائي التي كانت في العام تسع وتسعين وثمانمائة وألف السودان تحت الهيمنة المشتركة لبريطانيا ومصر ولكن . كانت الهيمنة الفعلية لبريطانيا

وقد تمت إثارة مسألة مستقبل السودان الإنجليزي - المصري وعلاقته مع مصر تقريباً في كل المفاوضات بين مصر وبريطانيا قبل وبعد معاهدة 1936م بخصوص استقلال المصريين . طالبت معظم الحكومات المصرية بوحدة وادي النيل تحت التاج المصري ، كان هؤلاء لا يرغبون في منح السودان شكل من أشكال الحكم الذاتي ولكن في وحدة دائمة مع مصر وقد تولوا القيام بذلك مع بعض الاستثناءات ، الشيء الذي كان يرغب فيه السودانيون . عندما ألغى مجلس الوزراء التابع لحزب الوفد من جانب واحد إتفاقية عام 1936م مع بريطانيا في أكتوبر من العام 1951م وإتفاقية الحكم الثنائي ، منح أيضاً الملك فاروق لقب ملك مصر والسودان . رفضت بريطانيا الاعتراف بهذا الإلغاء وعارضت طموح وخطط مصر تجاه السودان ، وطالبوا بالسماح للسودانيين في حرية اختيار مستقبلهم وأن يمارسوا الحق في تقرير المصير.

في غضون ذلك ، بدأ المتعلمون السودانيون الذين كان معظمهم من خريجي كلية غردون التذكارية بالخرطوم في تنظيم حدث قومي وإظهار طموحهم لأن كل من مصر وبريطانيا كانتا تتخذان القرارات للسودانيين دون مشاورتهم وقد كون الخريجون في فبراير من العام 1938م الجمعية العامة للخريجين والتي اشتغلت في بادئ الأمر بالنشاط التعليمي والاجتماعي . معظم منسوبي هذه الجمعية كانوا من موظفي الخدمة المدنية وكان السكرتير هو إسماعيل الأزهرى ، أستاذ الرياضيات بكلية غردون والذي تخرج في الجامعة الأمريكية ببيروت في أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر . تولي الخريجون القيام بدور الناطق الرسمي للشعب السوداني في أبريل من العام 1942م . قدمت للحكومة عدة مطالب قومية لكن رفض البريطانيين الاعتراف بدورهم السياسي الجديد بالإضافة إلى مطالبهم . بعد ذلك توجه الأزهرى إلى مصر طالباً الدعم ، ومع الجناح المتشدد في جمعية الخريجين طالب بوحدة وادي النيل وقد استطاعت مجموعته السيطرة

على الجمعية وذلك بفوزها في انتخابات عام 1943م ونظموا حزب الأشقاء ، أول حزب سياسي في السودان . كان الحزب الجديد مدعوماً من السيد علي الميرغني وحزبه الختمية ، الذي كان مقرباً من الإدارة المصرية في القرن التاسع عشر ولكن تم إضعافه عندما اندلعت الثورة المهدية . انفصل المعتدلون من القوميين السودانيين الذين عارضوا الوحدة مع مصر عن الجمعية وكونوا حزب الأمة وقد كانوا تحت رعاية السيد عبد الرحمن بن المهدي ، قائد الأنصار .

وهكذا كونت النخبة المتعلمة الحزبين الرئيسيين في السودان ولكن كل من الحزبين ضم مؤيدين من الجماهير وذلك بالتحالف مع طائفة دينية قوية . إن المنافسة التقليدية بين طائفة الختمية التي تخشى عودة حكم المهدية وطائفة الأنصار كانت قد إنبعثت من جديد وأصبحت عاملاً مهماً في المنافسة بين حزبي الأشقاء والأمة . سعي كل من زعماء الطائفتين لتعزيز نفوذه برعايته لإحدى الحزبين السياسيين . فقد هيمن هذان الحزبان على سياسة السودان لعدة سنوات ، فحزب الأمة تعاون مع بريطانيا من أجل السودان ، أما حزب الأشقاء الذي كان ينتمي للطائفة الختمية كان يؤثر الإتحاد مع مصر . عندما كون الحاكم العام البريطاني المجلس الإستشاري لشمال السودان في العام 1944م ليتحد السودانيون مع حكومة الدولة ، لم يتم استشارة مصر وكان معظم السودانيين البالغ عددهم ثمانية وعشرون عضواً داخل المجلس من حزب الأمة . علاوة على ذلك ، لم يكن بالمجلس ممثلون من جنوب السودان ولم يسمح للمجلس مناقشة قضايا المحافظات الجنوبية تمشياً مع السياسة البريطانية التي تعاملت مع الإقليم باعتباره منفصلاً عن السودان وذلك للإختلافات العرقية والدينية والثقافية مع الشمال . يقارب تعداد سكان جنوب السودان ثلث سكان القطر فهم زنوج ، وبعضهم مسيحيين والآخر وثنيين ، يتحدثون بلغات أفريقية متعددة ، بينما يدين سكان الشمال بالإسلام ويتحدثون باللغة العربية .

فشلت مفاوضات صدقي بيفن الكائنة في العام 1946 لإلغاء اتفاقية 1936 بين مصر وإنجلترا بسبب الخلاف حول السودان . أصرّت

مصر في هذه المفاوضات على وحدة وادي النيل تحت التاج المصري كما فعلت في تلك التي جرت في العام 1947 بالأمم المتحدة ولكن بريطانيا أبقت سياستها المعلنة في عدم تغيير وضع السودان إلا بعد استشارة السودانين عبر القنوات الدستورية . حُلَّ المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي الذين كانا نصف أعضائه من السودانين ، في يونيو من العام 1948 ، محل المجلس الاستشاري لشمال السودان . فقد تم تطمين القوميين السودانين في الشمال عن وحدة السودان عندما تقرر ضم ممثلين من الجنوب في المجلس التشريعي حيث أبدى الجنوبيون موافقتهم ، بينما أنهى البريطانيون سياستهم في منع السودانين من الاتصال بجنوب السودان . عارضت مصر الإجراءات الجديدة وكذلك فعل حزب الأشقاء المؤيد للمصريين وقاطع الانتخابات تاركاً حزب الأمة ليسيطر على المجلس الجديد . أصبح السكرتير العام لحزب الأمة ، عبدالله خليل والذي كان في وقت من الأوقات ضابطاً في قوة دفاع السودان ، رئيساً للمجلس . أدت مظاهرات حزب الأشقاء في الوقت الذي كان فيه اجتماعها في منتصف ديسمبر 1948 إلى اعتقال الزعيم إسماعيل الأزهرى .

إن إلغاء معاهدة 1936 بين مصر وبريطانيا واتفاقية الحكم الثنائي في 8 أكتوبر 1951 م لم تعترف به حكومة السودان . بين البرلمان المصري علاقة السودان بمصر في المذكرة التي أقرها بأنها لا يمكن أن تفرض بالقوة . شجعت بريطانيا ، من ناحية أخرى ، في العام 1952 سن قانون حكم ذاتي للسودان . تمت مناقشة مسودة القانون في المجلس التشريعي حيث سن في 23 أبريل 1952 مما جعل مجلس الوزراء السوداني مسؤول عن القيام بأعباء البرلمان ذات المجلسيين التشريعيين في الشؤون الداخلية . إنتظرت الحكومة البريطانية موافقة الحكومة في مصر على القانون قبل تنفيذه لكن اندلعت الثورة المصرية في يوليو من نفس العام .

كان قادة الثورة العسكرية في مصر تواقين لحل مشكلة السودان مع بريطانيا قبل مناقشة إجلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس . لم يصر الجنرال محمد نجيب ورفقائه على سيادة مصر في السودان كما فعل النظام السابق بل كانوا مستعدين لمنح

السودانيين حق تقرير المصير . أضاف إلى ذلك ، لم يصف الجنرال نجيب حزب الأمة "بالانفصاليين " كما كان يحدث قبل الثورة بل كان صديقاً حميماً للسيد عبد الرحمن ، قائد الانصار . راود الأمل الضباط المصريين لاستعادة نفوذ المصريين في السودان حيث شرعوا في مناقشات مع الأحزاب السودانية المختلفة في أواخر عام 1952 م لتعديل قانون الحكم الذاتي ، ونالوا موافقتهم على التعديلات المقترحة في 10 يناير 1953 . كان هذا هو الوقت الذي كون فيه حزب الأشقاء الذي تزعمه الزعيم الأزهري .

أجرى المجلس العسكري الحاكم مفاوضات مع بريطانيا وحصل على الموافقة على التعديلات ، ومن ثم تم التوقيع على إتفاقية مصر وبريطانيا في 12 فبراير من العام 1953م . حلت هذه الاتفاقية مشكلة السودان بمنحه تقرير المصير مع إبقاء وحدة دولتهم .

كان يتحتم على السودانين في فترة السنوات الثلاث الانتقالية وقبل أن يقرروا مستقبل دولتهم أن يعملوا على إنشاء مؤسسات حكم ذاتي بما في ذلك انتخاب البرلمان . كانت هنالك لجنة دولية مكونة من خمسة أعضاء لمشاركة الحاكم العام في السلطة ولجنة انتخابية دولية لتحضير وتنظيم الانتخابات العامة .

فاز الزعيم الأزهري وحزبه الوطني الإتحادي في الانتخابات التي جرت في نوفمبر وديسمبر من العام 1953م بالأغلبية في مجلسي البرلمان . بناءً على ذلك شكل الوزارة في 6 يناير 1954م ولكنه لم يخطو أي خطوة للإتحاد مع مصر . صوت السودانيون لحزب الأزهري لأنهم كانوا يبحثون عن التحرر من البريطانيين لا بسبب أنهم كانوا يرغبون في الإتحاد مع مصر . خسر حزب الأمة في هذه الانتخابات لتعاونه مع البريطانيين ولكن عزي عدم فوزه إلى الحملة الدعائية المصرية لصالح الأزهري وإرتشاء المصريين من السياسيين السودانيين . عندما وصل الفريق محمد نجيب إلى السودان لحضور الإفتتاح الرسمي للبرلمان في 1 مارس 1954 كان في ترحيبه المظاهرات المناهضة للمصريين التي أدت إلى مناوشات مع الشرطة وموت العديد من الأشخاص . لاحظ الزعيم الأزهري أن السواد الأعظم من الشعب

ليس لديهم الرغبة في الاتحاد مع مصر ، أضف إلى ذلك ، خداع مصر للسودانيين وتضليلهم وذلك بسبب إستعمالها أساليب غير بارعة للتأثير على الحملة الانتخابية وقمع الأخوان المسلمين والحزب الاشتراكي في مصر وسقوط نجيب الذي كان الشعب السوداني يحترمه .

أخذ الزعيم الأزهري على نفسه عهداً رسمياً في مايو 1955م للعمل على إستقلال وسيادة السودان ، اكتملت سودنة الإدارة ، والشرطة ، وقوة الدفاع عندما حلت الخدمة المدنية السودانية والضباط محل كل الهيئات المصرية والبرطانية المنصرفة من الخدمة ، ومن ثم تم إجلاء القوات المصرية والبريطانية من السودان . قبل نهاية عام 1955م .

كان السودان مستعداً للاستفتاء العام ولكن كما كان يبدو أن هنالك إتفاق عام تقريباً حول مستقبله ، خاصة عندما أعلن الحزب الاتحادي الوطني تأييده للإستقلال وتقرر أن البرلمان سوف يعلن تأييد استقلال الدولة بدون أن يتم إجراء استفتاء عام . إن قرار رئيس الوزراء في 19 ديسمبر الداعي للإعتراف بالإستقلال تمت إجازته من مجلسي البرلمان وأصبح السودان جمهورية مستقلة رسمياً في 1 يناير 1956م . تم تعديل قانون الحكم الذاتي ليتماشى مع الوضع الجديد وأصبح دستوراً إنتقالياً. وحلت لجنة عليا من عضوية خمسة من السودانيين محل الحاكم العام الإنجليزي على رئاسة الجمهورية الجديدة .

إن طبيعة العلاقة مع مصر والتي كانت مشكلة أساسية في فترة الصراع لنيل الاستقلال تم تسويتها ولكن ليست بالكامل ، فاستمرت لتصبح مصدر توترات في السياسات السودانية . المشكلة الثانية هى أن علاقة جنوب السودان مع باقي القطر بقيت غير محلولة . قامت محافظة الإستوائية بجنوب السودان بثورة في أغسطس 1955 قبل إعلان الاستقلال الكامل للسودان مما أدى إلى قتل المئات من الشماليين . استاء الجنوبيون من وصول الشماليين إلى السلطة وقد كان يعتبرهم الجنوبيون قليلي الخبرة ومتعصين في بعض الأوقات .

كان الجنوبيون ضد هيمنة الشماليين الثقافية والسياسية وغير راغبين في القومية السودانية والوحدة المبنية على العروبة والاسلام فقد كانوا يحتاجون في المقام الأول إلى حكم ذاتي . وكان التباطؤ في حل مشكلة الجنوبيين هو السبب الرئيسي في عدم الاستقرار والتوترات داخل الحكومة السودانية .

كان السودان ، من ناحية أخرى ، محرراً من التوترات والمشكلات التي أوجدها الإقطاعيون في البلدان العربية الأخرى . تمتلك الدولة في السودان 90% من الأراضي وهي أكبر مستخدم ومنتج زراعي ، فهي تمتلك وتدير العمل الزراعي لأكثر جزء من الأراضي التي تمتلكها. ويعمل على بعض الأراضي إداريون حصلوا على امتيازات من الحكومة بشراكة مع المزارعين . بدأت الحركة العمالية في السودان تظهر قبل الاستقلال ومن تلك النقابات الأكثر تأثيراً وتعدداً ، نقابة عمال السكة حديد . عارضت الحكومة تكوين اتحاد نقابة العمال التجارية في عام 1950 ولكنها تطورت لتصبح حليف متطرف لحزب الأشقاء ولقد تسلمت إليها الشيوعية .

حكم السودان بعد الاستقلال نظام برلماني له تقريباً معظم ملامح وعيوب الحكم البرلماني في الدول العربية الأخرى المتمثلة في التحالفات المؤقتة للسياسيين ، و الأحزاب ، والحزبية ، ومناصرة الشخصيات دون البرامج ، والانتهازية ، والكيد السياسي . صار الزعيم الأزهري رئيساً للوزراء منذ يناير 1954م واستمر في هذا المنصب حتى الاستقلال التام في 1 يناير 1956م . واجه الزعيم الأزهري تحدي من بعض أعضاء حزبه وفي 10 نوفمبر كان يجب عليه أن يستقيل ، لأنه فقد تصويت الثقة ، ولكن تم إرجاعه بعد أيام عندما استعاد غالبية التصويت . كان الأزهري مثل القادة الآخرين ، مثل القواتلي في سوريا وبشارة خوري في لبنان والتي شهدت فترة حكمهما نهاية الهيمنة الاستعمارية ، محبوباً لفترة من الزمن كبطل للاستقلال ولكن بعد فترة تم اسقاطه عندما قرر خصومه أنه قد احتفظ بالسلطة لفترة كافية . فقد وافق في أول الأمر على حكومة إئتلافية مع حزب الأمة في أوائل فبراير 1956م . انشقت مجموعة مخالفة في الرأي وكونت حزب

الشعب الديمقراطي الذي كان توجهه نحو مصر وكان يدعمه السيد علي الميرغني ، زعيم طائفة الختمية بينما تخاصم حزب الأزهري مع الختمية في محاولة لتحديث الحزب وجذب المثقفين والقوة العمالية ، متخلياً بذلك عن هدفه الأيدلوجي الرئيسي وهو الاتحاد مع مصر . جرد الزعيم الأزهري من منصبه وتم تشكيل ائتلاف وزاري جديد من عبدالله خليل التابع لحزب الأمة وبدعم من حزب الشعب الديمقراطي الجديد . إن نية التحالف الانتهازي لهذين الحزبين المختلفين تماماً في التوجه والآراء كما كان يبدو جلياً هي الرغبة في اقضاء الأزهري وما تبقى من حزبه عن ممارسة السلطة . بقي هذا التحالف ومعه رئاسة وزارة عبدالله خليل حتى الانقلاب العسكري في 17 نوفمبر 1958م . حدث في غضون ذلك ، انتخابات برلمانية في مارس 1958م واستمر الحزبان المتحالفتان في الحكم بمساندة من الطائفتين الدينتين . المتنافستين .

انقسمت حكومة عبدالله خليل الائتلافية حول مسألة قبول المساعدة الأمريكية الاقتصادية والفنية ، في الوقت الذي كان يؤيد فيه رئيس الوزراء وحزبه الغرب ويشعرون أنَّ السودان في حوجة للمساعدة لزيادة الميزانية ، كان شريكه في الائتلاف يناهض الغرب معارضاً لأرائه حول المساعدة الأمريكية . ومع ذلك تم التوقيع على اتفاقية المساعدة في نهاية مارس من العام 1958م وصادق عليها البرلمان في يوليو بالرغم من المسعى البرلماني لرفضها ليكون علامة احتجاج ضد رسوء سفينة تحمل جنود البحرية الأمريكية في لبنان في منتصف يوليو .

كان أيضاً على الوزارة الائتلافية أن تقابل طلب الزعماء في جنوب السودان لتكوين حكومة فدرالية في الوقت الذي كانت تحاول فيه الحكومة ازالة الفوارق التعليمية والثقافية بين الشمال والجنوب . بدأت الحكومة تسعى لتوحيد النظام التعليمي في الجنوب وتولي أمر التعليم بصورة كاملة في المحافظات الجنوبية ، وذلك بادخال المدارس التبشيرية متسببه بذلك في إثارة حفيظة الجنوبيين وإثارة التوترات

التي تفاقمت فيما بعد بسبب سياسة اليد العليا التي إنتهجها النظام العسكري .

المشكلة الأكثر أهمية التي واجهت حكومة الائتلاف هي علاقتها مع الجارة مصر .

كان على الدولتين حسم مسألة مياه النيل والإتفاق بخصوص منطقة شمال السودان التي ستغمرها مياه الفيضان بسبب إنشاء خزان السد العالي . اتخذت مصر موقف المحارب بعد تكوين الجمهورية العربية المتحدة ، بينما كان السودان يحضر للانتخابات . أرسل جمال عبدالناصر قواته في فبراير من العام 1958م إلى منطقتين كانت مصر قد طالبت بهما ، واحدة تقع على البحر الأحمر والأخرى تقع على النيل . رست قوة صغيرة لم تواجه بمقاومة عند ابو رمادة على البحر الأحمر بينما غادرت القوة الأخرى من أسوان إلى وادي حلفا . ضلت القوة الأولى طريقها بينما هلك الكثير من رجال القوة الثانية بسبب العطش . رفع السودان هذه القضية إلى مجلس الأمن في 20 فبراير 1958 عندها سحبت مصر قواتها متهمة السودان بالمبالغة في شكاواها ومحملة مؤيدي الحكم الاستعماري مسئولية النزاع . حاولت مصر مرة أخرى في منتصف يوليو 1958م خلق مشكلة في السودان ، وقد يكون الشئ الذي دفعها لفعل ذلك هو سقوط الحكم الملكي في العراق . وصل إلى السودان كقنصل جديد بالسفارة المصرية في 14 يونيو الضابط سيء السمعة علي خشبة ، والذي تم طرده من ثلاث دول عربية بسبب ممارساته الهدامة وبعد ثلاثة أيام من مقدمه تم إخباره بأن يغادر السودان وذلك لعدم الرغبة فيه . فقد تأسفت مصر لعدم مراعاة حكومة السودان للعلاقات الأخوية والودية التي تربط شعبي البلدين .

كاد أن ينهار في صيف 1958م ائتلاف حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي ، كما كان متوقع ، بسبب الاختلافات في التوجه . بدأت الاتصالات بين سياسي حزب الامة وسياسي حزب الاتحاد الوطني التابع للزعيم الأزهري لتشكيل وزارة ائتلافية جديدة ولكن في الوقت نفسه

كان هنالك قلق متزايد في دوائر حزب الامة ووسط بعض كبار الضباط حول موقف مصر . سافر زعيم حزب الشعب الديمقراطي ، علي عبدالرحمن الذي كان عضواً في مجلس الوزراء في شهر أكتوبر إلى القاهرة لمقابلة جمال عبد الناصر وذلك بدون علم عبدالله خليل . سافر الأزهري أيضاً وبعض القادة الآخرين إلى القاهرة ولحق بهم عبدالله خليل فيما بعد . كان الهدف من الزيارة هو التفاوض مع جمال عبدالناصر ، ولكن كان الوقت غير مناسب . وقد قيل أن الرحلة التي قام بها الزعماء السودانيون خاصة تلك التي قام بها عبدالله خليل كانت كالذي عاد (بخفي حنين) . كان زعيم حزب الامة متوجس من أن إعادة العلاقات الودية بين القادة السودانين ومصر قد يؤدي إلى ازدياد النفوذ المصري . شارك زعيم حزب الأمة هذا التوجس بعض الضباط الذين ساهموا في تدبير أول انقلاب عسكري .

الفصل الثاني

أربعة إنقلابات عسكرية بين عامي 1958 - 1959م والنظام العسكري

شهد السودان المستقل حديثاً أربعة تدخلات عسكرية في الفترة بين نوفمبر 1958 ونوفمبر من العام 1959م . وقد كان الانقلاب العسكري الأول خالي من اراقة الدماء ضد النظام البرلماني الذي حكم السودان منذ عام 1954م وخصوصاً منذ إستقلاله في 1 يناير 1956م . وكانت التدخلات العسكرية الثلاثة الأخرى من منافسين في السلطة وضباط مخالفين لنظام الحكم للاستيلاء على السلطة من رفاقهم ولكن الذي نجح منها واحد.

دُبّر الانقلاب الأول في 17 فبراير 1958م تحت قيادة الفريق إبراهيم عبود ، القائد الأعلى للقوات المسلحة ، والذي كان يبلغ من

العمر ثمانية وخمسين عاماً آنذاك. احتل الخرطوم ، العاصمة أربعة آلاف جندي وتم الاستيلاء على مباني الحكومة في العاصمة ومحطة الإذاعة في أمدرمان المجاورة وكذلك تم وضع أعضاء مجلس الوزراء رهن الإقامة الجبرية . في سلسلة من الأوامر والإعلانات المبنية على " لأئحة الدفاع في السودان " وعلى السلطة الممنوحة للفريق عبود من المجلس الأعلى الثوري للقوات المسلحة التي كان يترأسها ، تم الإعلان عن حالة الطوارئ في السودان ، وتم السماح لقادة المناطق العسكرية ممارسة السلطة في المحافظات وكذلك تم تعليق الدستور الانتقالي ، وحُل البرلمان والأحزاب السياسية أما الصحف والمجلات ، فتم تعليقها ————— حتى اشــار آخر .

كان السبب الرئيسي في التدخل العسكري هو الخوف من تسرب المصريين وكيدهم العدائي ضد استقلال السودانين . لم يشر الفريق عبود في اعلانه الذي أذاعه في يوم الانقلاب لهذا التهديد وأوضح في بيان طويل أسباب التدخل العسكري ضد الأحزاب والنظام البرلماني ، تماماً كما فعل أيوب خان قبل أسابيع في باكستان . من ناحية أخرى ، أشار الفريق عبود إلى الصراع السياسي المرير بين الأحزاب التي تحاول تأمين الكسب الشخصي بأي وسيلة ، قانونية أو غير قانونية من خلال " الانتفاع من صحف معينة أو الاتصال بالسفارات الخارجية . قال أيضاً أنه سيعمل جاهداً لتحسين العلاقات مع مصر " لحل كل المشكلات البارزة ووضع حد للتوتر المفتعل الذي مازال موجوداً بين الدولتين حتى الآن " وقد بدأ إعلانه بذكر الحالة المتدهورة ، والفوضى ، وعدم الاستقرار بالإضافة إلى معانات البلد . وقد ألقى باللائمة على الأحزاب المتنافسة التي استقلت السلطة والموارد القومية للمنفعة الشخصية . وفي بيان شبيه بالبيانات الأخرى التي تبرر التدخل العسكري ، وصف الفريق عبود كيف أن الضباط ظلوا يراقبون الحكومات الحزبية أمليين في بقاء الاستقرار ولكن عندما استمر الوضع في التدهور " لم يجد الجيش السوداني والقوات الأمنية بديلاً عن الانقلاب لوضع حد للفوضى " . أكد البيان للشعب أن العسكر لم يكن ليسعوا وراء الكسب الشخصي ولم يكن دافعهم الكراهية أو الحسد

تجاه أي شخص . وقال في بيانه : " إن هدفنا هو الاستقرار والازدهار . " ورفاهية الدولة وشعبها .

لم يجد الانقلاب العسكري معارضة من الحكومة المخلوعة ، ولم يتدخل الزعماء السياسيون والدينيون ضد الانقلاب . أبدى السيد عبدالرحمن قائد الأنصار موافقته بطريقة غير مباشرة وعدم إرتياح . وقد مات بعد ذلك بقليل في 24 مارس 1959م وخلفه في إمامة الأنصار ابنه الصادق الذي قاد فيما بعد المعارضة المهدية ضد الحكم العسكري . وافق زعيم الختمية على الانقلاب لأنه كره سياسة الأحزاب وخداعها . يبدو أن الانقلاب دبر له بعلم وموافقة رئيس الوزراء المخلوع عبدالله خليل وقد تم منحه علاوة حكومية مقدرة مثل الازهري . قد تقرر في مناسبات مختلفة أنه أقر بعلمه المسبق بالذي سيحدث وأفصح عن إيمانه بأن الجيش معد جيداً للتصدي للمخططات المصرية . كان يبدو أن حكومة الفريق عبود جاءت إلى السلطة بتنازل حقيقي من النظام البرلماني السابق . كان الناس مستعدون لمنح الحكومة العسكرية فرصة كما كانوا دائماً يفعلون في البداية ، وخاصة عندما يكون قائد الانقلاب الفريق عبود الذي يتمتع بالاحترام .

وصفت اللائحة الدستورية رقم (1) الحكومة العسكرية التي أعقبت الإنقلاب في 17 نوفمبر 1958م . تم الإعلان عن السودان جمهورية ديمقراطية تكون فيها السيادة للشعب حيث منحت السلطة الانتقالية في السودان لمجلس أعلى تابعاً للقوات المسلحة مكوناً من اثني عشر شخصاً من كبار الضباط تحت قيادة الفريق عبود الذي خوله المجلس كل التشريع ، والقضاء ، والسلطات التنفيذية بالإضافة إلى قيادة القوات المسلحة . هكذا أصبح الفريق عبود رئيساً للدولة والحاكم العسكري المطلق للجمهورية الجديدة . عين النظام الجديد مجلس وزراء من اثني عشر عضواً ، منهم سبعة ضباط عسكريين ينتمون للمجلس الأعلى وكان الخمسة الآخرين من المدنيين .

عللت وكالة أنباء الشرق الاوسط المصرية انقلاب الضباط السودانيين في تقرير خاص أعاده طباعته مطبعة في الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ 17 نوفمبر 1958م .

ادعى التقرير أن المساعدة الأمريكية تم رفضها بالرغم من الأوضاع الاقتصادية السيئة بسبب أن أمريكا فرضت نوع من الوصايا الاقتصادية على السودان وأن الانقلاب حدث بينما كانت الولايات المتحدة تستعد لترشو أعضاء البرلمان قبل افتتاح جلسته . لم يثبت هذا الادعاء ومع ذلك أقر النظام العسكري الجديد اتفاقية المساعدة في 19 نوفمبر . وقبل قرض أمريكي بلغت قيمته 30 مليون دولار .

أكد تصريح وزير الخارجية في 30 نوفمبر أن الثورة حركة سودانية خالصة لتحمي وتصون استقلال السودان وتضمن الثقة والاستقلال والإزدهار لشعبه . إتصفت هذه الحكومة بالإعتدال والمعاملة الحسنة للحكام السابقين . فلم يعقّب الانقلاب محاكمات للوزراء السابقين . فقد تلقى كل من رئيسي الوزراء السابقين معاش مدى الحياة وباقي أعضاء مجلس الوزراء خطابات شكر فردية للخدمات التي قدموها بالإضافة إلى مرتب 14 يوماً . وعندما تم نقل تمثالي غردون وكتشنر إلى بريطانيا نتيجة لقرار النظام العسكري في 11 ديسمبر 1958م كان النقل موافقاً للمراسم التي يتم بها

وصفت الحكومة العسكرية بأنها وطنية في تأكيدها على إستقلال السودان ، والمحافظة في كراهيتها للتغيير بالعنف والاصلاح الجزري ، ومؤيدة للغرب بصورة متحفظة ولكن على الصعيد الرسمي فهي محايدة . يعتبر اللواء أحمد عبدالوهاب الذي كان القائد الثاني بعد الفريق عبود ووزير الداخلية في مجلس الوزراء هو الأكثر شهرة وربما تأييداً للغرب وسط الضباط العسكريين . وقد كان موالياً للسيد عبدالرحمن المهدي . وإتصف اللواء حسن بشير القائد العسكري لمنطقة الخرطوم بأنه أقوى رجل في النظام .

بدأ الصراع من أجل السلطة بين قادة مناطق عسكرية معينين والمجلس الأعلى في بداية العام 1959م حيث نتج عنه أول انقلاب عسكري ضد النظام العسكري الجديد . وقد كانت الأسباب سياسية وشخصية . استاء قائد المنطقة الشرقية العميد محيي الدين عبد الله ورفيقه العميد عبدالرحيم شنان من حقيقة أنهما قد تم استثنائهما من المجلس الأعلى بالرغم من أن بعض أعضائه كان من هو دونهم في الرتبة أو العمر . وقد اختلفا أيضاً مع المجلس حول المشاريع الداخلية و السياسة الخارجية . يعتبر اللواء محيي الدين عبد الله تقدمي ومؤيداً لمصر وكان يغار من اللواء عبدالوهاب ولا يوافق على سياسته . تأمر بناءً على ذلك مع شنان ، وقاما بانقلاب في بداية مارس على مرحلتين .

قاد العميدان في الصباح الباكر من يوم 12 مارس 1959م قواتاً للخرطوم استولت على المواقع الاستراتيجية في العاصمة وعند بزوغ الفجر ذهبت لاعتقال اللواء عبدالوهاب وآخرين من المجلس الأعلى . لم يحاول الفريق عبود أن يستخدم القوة ضدهم ، ربما لأنه لم يكن متأكداً من اللواء حسن بشير قائد الخرطوم لذلك بحث عن مساعدة الوسطاء . انتهت جهود الوساطة التي شارك فيها الزعيمان الدينين بتسوية ومناشدة بالاعتدال وتوحيد الجيش . تم إطلاق سراح اللواء عبدالوهاب والضباط الآخرين وانسحبت القوات ، وكان ذلك نهاية المرحلة الأولى . بدأت المرحلة الثانية بعد يومين في 4 مارس بعودة القوات بسبب أن القائدين ارتابا في أن إجراءً سيتخذ ضدهما ، وتمت محاصرة العاصمة وطالب العميدان باستقالة المجلس الأعلى بسبب عدم الارتياح المزعوم للجيش والشعب لسياسته . اجتمع المجلس ، وبعد نقاش حاد استقال كل أعضائه باستثناء الفريق عبود . أعيد تشكيل المجلس في 5 مارس بأبعاد خمسة من أعضائه الأصليين وبقاء سبعة ، منهم اللواء عبدالوهاب . أصبح قائدا الانقلاب ومعهما قائد المنطقة الوسطى مقبول الأمين ، أعضاءً جددًا وتم منحهم مناصب وزارية . رفض اللواء عبدالوهاب أن يؤدي القسم قبل أن يغادر الجيش المتمرد العاصمة إلى مناطقه المعنية . عندما اجتمع أعضاء المجلس العشرة في 9 مارس لتأدية القسم ظهر بيان قصير بعد مراسم القسم ، ذكر

الخلاف وسط الجنرالات بالاضافة إلى قرار تقاعد الجنرال عبد الوهاب. هكذا كان العميدان المنشقان هما الفائزين ، وقد قيل إن انقلابهما تم تدبيره تحت تأثير المصريين . ادعى الجنرال شنان مؤخرا ان انقلاب مارس انما جاء ليكون الفريق عبود هو القائد الفعلي ويمنع عبدالوهاب من ان يصبح رئيسا وايضا جاء الانقلاب ليحل المشاكل العالقة مع الجمهورية العربية المتحدة وان يُوقف التدخل الاجنبي الذي شجعه عبد الوهاب ورئيس الوزراء السابق عبدالله خليل .

استمرت الخلافات داخل الجيش وكان العميدان عبدالله وشنان غير راضيين بسبب انهما اقلية في المجلس . ظل الفريق عبود يراغب العميدان ولمنع تكرار حدوث انقلاب كالذي كان في اوائل مارس اصدر تعليمات بعدم تحرك اي وحدة عسكرية الا بامر منه . حاول العميدان القيام بانقلاب آخر في 22 مايو ولكن باء بالفشل بسبب سوء التخطيط والتردد وربما الخلاف في اللحظة الاخيرة . فقد جاءت وحدتان من القضاة في الاقليم الشرقي إلى ضواحي الخرطوم اثر برقيات مختلقة من رئاسة الجيش لكن الحكومة تعاملت معه بصورة سريعة . فارسلت حامية الخرطوم مدرعاتها لدحر الوحدات . وعندما لم ياتي الامداد من الشمال انسحبت الوحدات . وتم اعتقال المتآمرين في شندى ، بالشمال عن طريق اجراءات وقائية وذلك لان العميد حسن بشير كان على علم بنوايا المتآمرين . بلغ عدد الذين تم اعتقالهم تسعة اشخاص بما فيهم اخوين للعميد شنان . وقد اعتقل القائد المؤقت للمنطقة الشرقية وثمانية من ضباطه في 27 مايو وبعد تحري تم اعتقال ثلاثة عشر ضابطاً والعميدان ، شنان وعبدالله في 1 يونيو 1959م . فقد تمت محاكمتهم في محكمة عسكرية مفتوحة حيث وجهت إليهم تهمة تحريض العصيان وذلك لارسال قوات للخرطوم لقلب النظام . حكمت المحكمة على العميدان بعقوبة الموت ولكن خففت العقوبة بالسجن المؤبد في 22 سبتمبر ، وتم ابعاد عشرين ضابطاً من الخدمة ، وعُزل عضواً من المجلس الاعلى وذلك لعلمه بحركات العصيان وعدم التبليغ عنها .

كانت العقوبات ضد المتآمرين قاسية ولكنها وضعت حدا للانقسامات وسط كبار الضباط . اما الانقلاب الثالث في السنة الأولى للحكم العسكري والذي لم يحالفه النجاح ، فقد حاول القيام به صغار الضباط والطلبة الحريين بمدرسة تدريب المشاة في امدرمان . فقد كانوا منتقدين للنظام العسكري وعلى اتصال مع طلبة جامعة الخرطوم ومن الواضح ان بعض الضباط المستبعبدين من الخدمة والشيوعيين كانوا في صفوف هؤلاء الانقلابيين . علمت الحكومة ان بعض احداث العنف التي ستحدث في الذكرى الاولى للنظام العسكري كان يتم التدبير لها مما جعلها تحذر القادة وسط صغار الضباط بان اجراءات صارمة ستتخذ ضد اي محاولة للعصيان وان العقوبات لن يتم تخفيفها ، ولكن كل ذلك لم يمنع المحاولة الانقلابية ، ففي التاسع من نوفمبر 1959م احتل المتمردون مدرسة المشاة وتقدموا صوب الخرطوم ولكن تمكن اللواء حسن بشير بكل يسر ان يحتويهم ويعتقلهم . فتمت محاكمة قادة الانقلاب حيث حكم على خمسة منهم ، جميعهم برتبة الرائد والنيقيب بعقوبة الموت وتم شنقهم في اليوم الثاني من ديسمبر . وهنالك سبعة عشر ضابطا تم ابعادهم من الخدمة . هكذا كان رد فعل النظام العسكري بلا هوادة ودون رحمة مما اكد الاتسامح مع التمرد في الساحات السياسية . كان السبب الواضح من اعدام الضباط شنقا وليس رميا بالرصاص هو التخوف من ان العساكر سيرفضوا اطلاق النار على قادتهم . قام الطلبة بمظاهرات ومسيرات عقب اعدام الضباط مما ادى إلى اغلاق الجامعة مرتين ، قبل الخامس من ديسمبر 1959م وبعده .

بنهاية السنة الاولى للحكم العسكري انتهت النزاعات الداخلية بين الفصائل العسكرية فتمت استعادة الامن والاستقرار . وُقعت اتفاقية مياه النيل مع مصر في الثامن من نوفمبر 1959م فكانت بداية علاقات طيبة . تلقى السودان (15) مليون جنيه من مصر بمثابة تعويض للارض المجاورة لوادي حلفا والتي غمرتها مياه خزان اسوان . اعيد تقسيم مياه النيل بين الدولتين فزادت حصت السودان . تحسن وضع السودان الاقتصادي واستقر خاصة بعد بيع المتأخرات المتراكمة من القطن والذي زاد من الدخل وبالتالي زاد الاحتياطي من العملة الاجنبية .

بدأت المشاريع الكهرومائية والصناعية فتم اكمال بعضها في الثلاث سنوات الاولى من عمر النظام العسكري مثل قناة المناقل ومصنع نسيج الخرطوم . وكذلك تم تمديد خط السكة حديد إلى واو في اقصى الجنوب وطلبت السفن التجارية من يوغسلافيا وفتحت العديد من البنوك للتنمية الزراعية والصناعية . بالاضافة إلى ذلك ، بدأت المشاريع السكنية ، وُسُن قانون عمل جديد وُحُدَّت الاجارات والاسعار . بالمقارنة مع مصر والدول العربية الاخرى الخاضعة للانظمة العسكرية فان السودان لم يهاجم المشروع الراسمالي ولم يصف رجال الاعمال "بالامبرياليين " أو "الاستغلاليين" . فقد اصيب الراسماليين السودانيين بصدمة جراء اعتقال الاثرياء الرجعيين في القاهرة والاستيلاء على ممتلكاتهم في أكتوبر 1961م .

حكم العسكريون السودان بما يعرف " بسياسة اللين " وذلك إلى حدٍ ما بسبب تأثر الفريق عبود باللواء نجيب والذي لم يدم طويلا في حكم مصر . بالاضافة إلى ذلك، فإن العسكريين لم يبحثوا عن مجد لانفسهم ولم يحاولوا تخويف الشعب بشبح التهديدات والتاثيرات الخارجية . انتقد بعض الناطقين باسم العسكريين جمال عبد الناصر في كونه " مثير للنزاع ، ومتسرع ، ومتهور في قراراته " ونتيجة ذلك انه " بعد عشرة اعوام كان كانما بدا الآن " ولم تكن حكومته ديمقراطية . كان العسكريون السودانيون يتمنون ان يعملوا بصورة جيدة ، وذلك عن طريق التقدم بخطي متريسة . فقد خطوا خطوتين لبناء " ديمقراطية حقيقية متجنبين اخطاء الماضي : كانت الخطوة الاولى عندما افتتحوا في الاول من يوليو 1961م مجالس محلية جديدة مُنحت سلطة واستقلال وكان يرأس هذه المجالس احد كبار الضباط الذي يعمل كممثل للحكومة المركزية . اما الخطوة الثانية ، فقد شكلوا لجنة دستورية لتوصي بانشاء مجلس تشريعي مركزي . اصدر الفريق عبود في 17 نوفمبر 1962م وهو اليوم الموافق للذكرى الرابعة للانقلاب العسكري ، لائحة مجلس التشريع المركزي والذي ينص على تكوين مجلس مكون من اثنين وسبعين عضوا منهم اربعة وخمسين منتخبين من قبل المجالس المحلية وثمانية عشر يعينهم رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة . مُنح هذا المجلس سلطة

التشريع والمصادقة على المعاهدات ومساءلة مجلس الوزراء . شارك رئيس المجلس الاعلى ، الفريق عبود ، هذا المجلس في السلطة التشريعية . وقد تم تعيين احد كبار الضباط من قبل الفريق عبود ليكون رئيسا للمجلس حيث عقدت اول جلسة له في نوفمبر 1963م . بالرغم من ان معظم المعارضين للنظام العسكري قاطعوا هذا المجلس ، فانه ضم بعض الاعضاء المميزين الذين انتقضوا سياسة النظام في الجنوب ، وتحدثوا عن حرية الصحافة وكشفوا الفضائح والفساد في الادارة وساعدوا علي اثارة الراي العام .

ظهر عدم الرضى بالنظام العسكري بعد اجهاض المحاولة الانقلابية التي قام بها صغار الضباط في نوفمبر 1959م واستمر بالرغم من الموقف السلبي الظاهر للشعب . افتقد السياسيون والسودانيون كافة اثارة سياسة الحزب واهل الفكر وامتنعت النقابات العمالية من تقييد انشطتها وقمع حرياتهما . وقد تمت ملاحظة جوانب معينة من الفساد ، مثل منح رخص الاستيراد والمنافع الاخرى وقُدمت شكاوى بان تصرفات الضباط استعلائية . حدثت في حلفا الواقعة شمال السودان مشاكل ومظاهرات في نوفمبر من العام 1960م بسبب قرار الحكومة القاضي بهجرة سكان تلك المنطقة إلى منطقة اخرى جنوبا منها واقعة على نهر عطبرة .

ان اول التماس رسمي خاطب الفريق عبود لانهاء الحكم العسكري واستعادة الحكم البرلماني أرسل في 25 نوفمبر 1960م بعد ان وقع عليه قادة الاحزاب المنحلة بما فيهم السيد الصادق المهدي قائد الانصار ورئيس حزب الامة . كان الأفضل لكل من النظام العسكري والشخصيات السودانية الا يُرسل باي حال هذا الالتماس والالتماسات الاخرى التي اعقبته . قلما نجد في ظل الانظمة العسكرية الاخرى قادة سياسيين لهم الشجاعة لارسال مثل هذه الالتماسات . غرض المجلس العسكري الاعلى الطرف عن الالتماس وحرّم رئيسي الوزراء الاسبقين الزعيم الازهري وعبد الله خليل من معاشيهما بسبب توقيعهما على الالتماس . يجب ان نشيد بقائد الانصار السيد الصادق لرفضه استخدام نفوذه الديني مع الجيش لممارسة الضغط على

الحكومة . فقد شعر بان ولاء الجيش للدولة سيصبح ضعيفا لو اثير . عليه ، مما يعرض الحكومات القادمة للخطر .

كان على الحكومة ان تواجه في صيف 1961م موجة إحتجاجات اخرى . اضربت نقابة عمال السكة حديد عن العمل في يونيو مطالبين بزيادة الاجور مما ادى إلى شل حركة السكة الحديد لعدة اسابيع . اتخذت الحكومة اجراءات قمعية ضد النقابة . ان التعذيب المزعوم لاحد الشيوعيين الذي تم القبض عليه وهو يوزع منشورات ضد النظام اعطى السياسيين حجة لشجب الحكومة العسكرية في خطاب تلغرافي شديد اللهجة أرسل إلى الفريق عبود . ردت الحكومة باعتقال اثني عشر من قادة الحزب الرئيسي الذين وقعوا على الخطاب المرسل تلغرافيا . وتم تحويلهم إلى جوبا في جنوب السودان في 11 يوليو 1961م . كان من بين هؤلاء المعتقلين محمد احمد المحجوب ، وعبد الله خليل واسماعيل الازهري ولم يكن السيد الصادق من بينهم بالرغم من أنه كان احد الموقعين على الخطاب . وقد قال الفريق عبود عنهم "حفنة اشخاص يؤثرون مصالحهم الشخصية على مصلحة الوطن" . وقد زعم أنهم بدؤا المعارضة بطريقة غير حكيمة ضد مصالح الوطن فأطلقوا الشائعات لتضليل الشعب البسيط وعملوا على تحريض الطلاب على الشغب . خرج شباب المهديّة في مسيرة بتاريخ 22 اغسطس داخل امدرمان متوجهين إلى ضريح المهدي في مناسبة عيد المولد . اعتبرت المسيرة غير قانونية بسبب منع التظاهرات وطلب من شباب المهديّة ان يتفرقوا ولكن عندما رفضوا ان يتفرقوا وقاموا بمهاجمة الشرطة أطلق النار عليهم مما اسفر عن موت خمسة عشر قتيلًا ، اثنا عشر منهم من شباب المهديّة وثلاثة من الشرطة . توفي السيد صديق في 2 أكتوبر 1961م عندما بلغ سن الخمسين . وقد كان شديد الايمان بالديمقراطية والحكم الدستوري ومدافعا عن الحرية العامة . وقد خلفه اخوه السيد الهادي في وظيفته الدينية كإمام ، بينما تولي القيادة السياسية لحزب الامة ابنه الصادق ، ذلك الشاب اليافع الذي تخرج في جامعة اكسفورد . تم ارجاع القادة السياسيين الذين كانوا في المنفى إلى الخرطوم في نهاية يناير من العام 1962م وأطلق سراحهم .

استمرت مضايقة المجموعات الطلابية والعمالية للحكومة . لم تفلح سيطرة الحكومة بالقوة على طلاب الجامعة في نوفمبر 1963م لاعادة النظام وس_____ ط
الطلبة . وكذلك تعيين وزير التعليم اللواء محمد طلعت فريد رئيسا .
لهيئة ادارة الجامعة الشيء الذي جعل اعضاء الجامعة يستأثرون

ان فشل الحكومة العسكرية في حل مشكلة جنوب السودان منح المعارضة السياسية فرصة اخرى لمهاجمتها والمطالبة باستعادة الحكم الديمقراطي . فقد استاء الجنوبيون من محاولات الحكومة العسكرية لفرض الوحدة بالقوة وذلك بتاكيدها على التعريب والاسلام في الجنوب . فقد قاوموا الاجراءات لفرض نظام تعليم متسق مع التوجه العربي الاسلامي وكرهوا استبدال عطلة يوم الاحد الرسمية بيوم الجمعة ،
بالاضافة لتشجيع منع الديانة المسيحية والحد من النشاط التعليمي للارساليات المسيحية . بدات المظاهرات والاضطرابات في عام 1960م عندما اصدرت الحكومة عقوبات صارمة بحق الذين انتقضوا اجراءاتها . اثر ذلك بدأ الكثير من قادة الجنوب السياسيين و الطلاب يغادرون السودان وكونوا تنظيم اتحاد السودان وافريقيا القومي للعمل من اجل السودان فيدرالي . في فبراير ومارس من العام 1964م تم طرد الارساليات الاجنبية بسبب الاشتباه فيها لدعم الانفصاليين الجنوبيين . كان التمرد قد بدا في السنة التي سبقت ذلك ونفذ المتمردون انشطتهم الارهابية ضد الحكومة التي لم تستعيد سياستها القمعية الامن الداخلي . عين نظام عبود في سبتمبر 1964م لجنة خاصة لتقصي الاوضاع في الجنوب وكذلك تم دعوة المواطنين للدلاء بأرائهم حول الموضوع . عُقدت مناقشات حول مشكلة جنوب السودان بجامعة الخرطوم ولكن قرر الطلبة في اجتماعهم الاول بان تستقيل الحكومة الشيء الذي جعل الحكومة تمنع اي مناقشة وينتج من تحدي الطلبة للحكومة الانتفاضة الشعبية التي حدثت في أكتوبر 1964م والتي انتهت النظام العسكري

الفصل الثالث

الانتفاضة الشعبية واستعادة الحكم الديمقراطي

تعتبر انتفاضة أكتوبر 1964م التي اطاحت بالحكم العسكري الذي امتد إلى ست سنوات ، بالإضافة للثورة اللبنانية في 1952م ، الحركة الثورية الوحيدة في العالم العربي المعاصر التي اتحد فيها كافة قوى الشعب للاطاحة بالنظام . وكانت ايضا الانتفاضة الشعبية الوحيدة التي نجحت في ازاحة حكومة عسكرية .

يجب ان نلاحظ ان هذه الانتفاضة لم يتم التخطيط لها في يوم او فترة معينة ولم يُتوقع ان يحدث في الشهور الاخيرة للحكم العسكري تغير سريع للحكومة . على الرغم من ظهور عدم الرضى في وسط المثقفين والسياسيين وطبقة العمال ، لم تكن هنالك معارضة منظمة او حدث مخطط له . كان من اكثر المناضلين والمحرضين ضد النظام العسكري ، العناصر المتطرفة في نقابات العمال التي تسربت إليها الشيوعية ، والمؤسسات غير الحكومية ، وطلاب جامعة الخرطوم الذين كانوا يضمون في صفوفهم الشيوعيين بالإضافة للإخوان المسلمين . اعطت مشكلة جنوب السودان فرصة لهؤلاء الطلاب للاجتماع ضد قمع الحكومة الوحشي للتمرد في الجنوب وكان اول حادثة تطورت فجأة لتصبح ثورة في 22 أكتوبر 1964م عندما عقد الطلاب حلقة نقاش غير مسموح بها حول تلك المشكلة . حدثت مناوشة عندما حاولت الشرطة تفريقهم مما ادى إلى اصابة تسعة طلاب وستة وثلاثين شرطياً . استخدم الطلاب العصي والزجاج والحجارة في مهاجمة الشرطة بينما استخدمت الاخيرة الغاز المسيل للدموع في باديء الامر ومن ثم تم تعزيزهم بمجموعة من رفاقهم يحملون اسلحة نارية هجمت على الطلاب . نتج عن موت احد الطلاب رد فعل ساخط وعنيف ، تلاه رفض الاطباء لعلاج المصابين من رجال الشرطة ، وجال المتظاهرون والمشايخون المدينة مهاجمين ومخربين العديد من المحلات والوزارات ومحطات الغاز . تتابعت اعمال الشغب

والضغوط على الحكومة العسكرية فتمخضت من تلك الاحداث انتفاضة أكتوبر .

بالمقارنة مع الانقلاب العسكري فإن الانتفاضة الشعبية لا تطيح بالنظام الحاكم وتعلن قبضتها على زمام الامور فجأة . أجبر الفريق عبود على حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء في يوم الاثنين الموافق 26 أكتوبر اي بعد ثلاثة ايام من بداية أحداث الشغب . اعقب ذلك ، تشكيل مجلس الوزراء الجديد في 30 أكتوبر قبل استقالة الفريق عبود والتي كانت في 15 نوفمبر 1964م اي بعد ثلاثة اسابيع من بداية أحداث الشغب وكانت تعني هذه الاستقالة ازاحة آخر رمز من الحكم العسكري . كان الاهتياج في خلال كل هذه الفترة مستمر تقريبا مع حدوث الصراعات الدموية في بعض الاحيان مما ادى إلى موت بعض الاشخاص ، ولكن دائما ما كانت تنتهي هذه الأحداث بتنازلات اكثر من جانب العسكريين حتى انتصرت الثورة . ان سبب نجاح الثوار كان في توحيدهم وعزمهم على انهاء الحكم العسكري وعدم موافقة المجلس الاعلى للقوات المسلحة على إستخدام القوة المفرطة . كان من الممكن ان يحافظ الحكام العسكريون السودانيون على سيطرتهم بالتعامل بقسوة مع أحداث الشغب وان يقتلوا الكثيرين ولكنهم لم يكونوا مستعدين لفعل ذلك . بالاضافة إلى ذلك فإن كثيرا من الضباط لم يوافقوا على الحكم العسكري وفضلوا ان يحكمهم المدنيون . كانت ايضا طاعة العساكر موضع شك في حالة اصدار تعليمات باطلاق النار على ابناء بلدهم اثناء الصراع الذي قد يطول . من الواضح اذا ما تمت مقارنة العسكريين السودانيين باقرانهم في المناطق العربية الاخرى فان العسكريين السودانيين كانوا اكثر شعورا باجماع الراي بين الشعب وحريصون على ان لا يدمروا النخب والمنظمات الشعبية التي يمكن ان تهدد سلطتهم . لم يكن للعسكريين ايدولوجية خاصة او نظام يفرضوه على البلد ولم يحاولوا اثاره الضغائن ضد اعداء وهميين والتهديدات الخارجية من اجل الحفاظ على السلطة . يجب القول ايضا ، انه لم يكن في اي دولة عربية اخرى اجماع شعبي ضد الحكم العسكري مثل الذي كان في السودان .

حاولت القوات المسلحة ان تعيد الاستقرار بعد احداث الشغب التي حدثت في 23 أكتوبر . فقامت باعتقال المئات من الاشخاص في يوم السبت 24 أكتوبر والاحد 25 أكتوبر ولكن تزايدت التظاهرات بالرغم من اعلان حظر التجوال وبحلول اليوم الرابع لاحداث الشغب كان قد بلغ عدد القتلى ثمانية اشخاص . اغلق قضاة المحكمة العليا المحاكم وناشدوا مع باقي الموظفين المدنيين بإنهاء الحكم العسكري وايقاف الاعمال التخريبية . توقف الموظفون المدنيون عن العمل في يوم الاحد وتم اغلاق المكاتب الحكومية . اما في يوم الاثنين 26 أكتوبر ، فقد استمر عمال السكة حديد وموظفوا المطار ومحطة الاذاعة في مواصلة الاضراب واعمال الشغب . حينئذ أعلن وزير الداخلية ، اللواء محمد احمد عروة اطلاق النار على مخترقي حظر التجوال ولكن كان الفريق عبود قد ادرك مدى خطورة المعارضة الشعبية على نظامه فقرر ان يقدم تنازلات . كانت نتيجة المفاوضات مع الجبهة القومية المتحدة التي مثلت الاحزاب المختلفة والمجموعات المنشقة اعلان الفريق عبود في مساء يوم الاثنين بان يُحل المجلس الاعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء وجعل كل السلطة بيده . وقد وعد بتشكيل مجلس وزراء جديد يقبل به كل المواطنين وقال للشعب في خطابه المزاع "لقد اخبرتكم في مناسبات عديدة عندما استلم جيشكم الباسل السلطة بان الجيش لا يرغب في البقاء بالسلطة للابد "

استمرت المفاوضات بخصوص تشكيل مجلس الوزراء المؤقت وعضويته لعدة ايام ، ثارت فيها الشكوك حول نية معارضي الجيش . سارت مسيرة من بعض الطلبة المتهورين في يوم الثلاثاء 28 أكتوبر نحو القصر الرئاسي . عندما وصلت المسيرة بالقرب من البوابات سُمع صوت طلقة ونتيجة لذلك صدرت تعليمات للقوات الامنية لاطلاق النار على المتجمهرين خارج القصر . قُتل اربعة عشر شخصا واصيب العديد ولم تحدث مناوشات اخرى في الايام القليلة التالية . أعلن في 28 أكتوبر عن تغيير في القيادة العسكرية . وقد تم تجريد اللواء حسن بشير الذي اتصف بالقوة و حذر بان قواته ستحتل الخرطوم في حالة اعفائه من منصبه كقائد ثانٍ للقوات المسلحة . وقد حل محله اللواء

الطاهر المقبول ، الحاكم العسكري السابق لكسلا التي تقع بالقرب من الحدود الاثيوبية . مع ذلك استمر اللواء حسن بشير في قيادة فرقة كبيرة من الجيش مساندا للفريق عبود ضد الفصيل الصغير الذي يقوده الضباط الاحرار . وقد لمحت صحيفة الاهرام اليومية التي تصدر في القاهرة ان هؤلاء الضباط الاحرار هم الذين حاصروا رئاسة المجلس العسكري في الخرطوم بالدبابات واجبروا الفريق عبود لحل مجلس وزارته وعصيته الحاكمة ، أي المجلس الاعلى .

تبعث الاحداث الاولى للانتفاضة الشعبية مناورة سياسية وتشكيل جهات سياسية عديدة . ظهر في بادئ الامر جهة التنظيمات الحرفية . وقد ضمت تلك الجهة نقابات العمال والجمعيات المهنية للمحامين والمهندسين والاطباء وعمال مشروع الجزيرة واتحادات الطلاب وهيئة التدريس والادارات بالجامعة . كان يسيطر على تلك المنظمات اليساريون لان الشيوعيين كانوا يتولون المناصب القيادية فيها . تركت معظم الجمعيات المعادية فيما بعد الجهة بسبب هيمنة الشيوعيين عليه . تعتبر الجهة المتحدة للأحزاب السياسية هي الجهة المهمة الاخرى ، فهي تضم في صفوفها حزب الامة والحزب الاتحادي الوطني وحزب الشعب الديمقراطي وحزب الأخوان المسلمين . وقد انسحب حزب الشعب الديمقراطي في آخر الامر من تلك الجهة وشكل ائتلاف . مع الحزب الشيوعي .

شُكلت جبهة وطنية متحدة اثناء المفاوضات مع العسكريين لضمان التعاون بين الجبهتين المتعاديتين ، جبهة الحرفيين والجهة المتحدة للأحزاب السياسية ونتج عن ذلك ائتلاف للجبهتين في لجنة من اثني عشر عضوا لعناصر الجبهتين . كان غالبية الاعضاء في اللجنة ينتمون إلى التنظيمات بينما كان لكل حزب عضواً واحداً . ومع ذلك فان الحزب الشيوعي كان له أكثر من ممثل في هذه اللجنة لان اعضائه كانوا يمثلون تنظيمات مختلفة ، ان مجلس الوزراء المكون من المدنيين والذي تم تشكيله في 30 أكتوبر جاء ممثلاً للجنة المكونة من اثني عشر عضوا وهذا هو السبب الذي جعل تمثيل الشيوعيين في مجلس الوزراء غير مناسب تماماً لقوتهم العددية .

شُكلت الحكومة المؤقتة او الانتقالية كما كانت تدعى ، في يوم الجمعة 30 أكتوبر 1964م من اربعة عشرة مدنيا برئاسة س سرالختم الخليفة ، نائب وكيل وزارة التربية والتعليم حيث بقي الفريق عبود رئيسا للدولة وقائدا اعلى . انتهت الحكومة الجديدة لفترة مؤقتة الصراعات التي اودت بحياة (27) شخصا واصابة اكثر من مائة آخرين منذ 22 أكتوبر . كان تمثيل الحزبين الكبيرين ، الامة والحزب الاتحادي الوطني في مجلس الوزراء صغيرا ولكنهما شغلا اهم المناصب داخل اهم وزارتين وهما الخارجية ، والمالية والاقتصاد . مثل الحزب الشيوعي الذي كان صغيرا ولكنه جيد التنظيم في مجلس الوزراء باربعة اعضاء . مثل العضو الاول الحزب بصورة رسمية اما بقية الاعضاء مثلوا نقابة المحامين و اتحاد العمال والمزارعين والمستاجرين . كان من المفترض ان يكون مجلس الوزراء مجلس ائتلافي حتى مجيء الانتخابات ولكن سيطر عليه الشيوعيون واليساريون . واحدة من المهام الاساسية لمجلس الوزراء هو التحضير لانتخاب جمعية تأسيسية لتضع مسودة دستور . فقد حكم السودان في غضون ذلك دستور 1956م .

استمرت الحكومة الجديدة في إبطال ما فعله النظام العسكري من تقييد للحرية . فُحل المجلس المركزي الذي انشأه العسكريون وأنهيت حالة الطوارئ وأعيدت حرية التعبير والتجمع والصحافة . كذلك تم اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتم رفع الحظر عن الاحزاب السياسية . تركت الحكومة الجديدة على نحو كامل سياسة المحايدة التي انتهجها السودان المستقل واتخذت موقف لدعم حركات معينة ، مثل : تمرد الكنغو ، وثورة اليمن والثورة الارترية المعادية لأثيوبيا .

عين مجلس الوزراء الجديد لجنة خاصة لتطهير الخدمة المدنية من الاشخاص المفسدين وغير الكفاء من أولئك الذين كانوا يتعاونون مع العسكريين . فقد أبعد وزير الزراعة الشيوعي احمد سليمان الذي كان سكرتير اللجنة واحيل للمعاش . وكذلك أبعد الذين عرفوا بمعاداتهم

للسيوعية بالرغم من ان كثير منهم كانوا مسؤولين اكفاء وذلك بذريعة التعاون مع العسكريين . كانت النتيجة هي الفوضى في الادارة وكذلك الاقتصاد بسبب ابعاد الفنيين الاجانب الذين كانوا يديرون مصانع ومشاريع متعددة بالاضافة إلى عدم مبالاة الحكام اليساريين . إبعاد منافسيهم . وكان قد بقي لليساريين هدف واحد وهو انتهاء سيطرة الفريق عبود . بالنسبة لهم ولاخرين كثيرين فانه كان يمثل سلطة العسكريين ومهدد بان الجيش يمكن ان يحكم البلد ثانية . وقد منحهم الفريق عبود في الثامن من نوفمبر الفرصة ليطلقوا شائعة بأن الجيش يخطط لانقلاب ضد الحكومة المدنية . الشيء الذي فعله الفريق عبود كقائد اعلى هو اصدار امر باعتقال سبعة ضباط من ذوي العقول السياسية بسبب انهم كانوا يخططون لانقلاب بمساعدة المصريين . استثمر الشيوعيون الاجراء الذي قام به الفريق عبود ليُبعده عن دفة الحكم . فاعلنوا من راديو امدرمان في 9 نوفمبر بان انقلابا ضد الحكومة المدنية الجديدة يتم التدبير له وطالبوا المواطنين بسد الشوارع . بدأت المظاهرات واعمال الشغب في اليوم التالي بينما قدمت جبهات سياسية عديدة طلباً لمجلس الوزراء بابعاد الفريق عبود .

إنّ تدبير الانقلاب المذعوم الذي كان سيقوم به الفريق عبود والجيش كان من كيد الشيوعيين ، الشيء الذي تسبب في أحداث شغب كادت أن تشل الخدمة العامة . ففي مطار الخرطوم توقفت الخدمة ، وتم تحطيم السيارات وقُطعت الاشجار وسمعت صيحات تنادي بالموت لاعضاء المجلس الاعلى المنحل . وقد كان في مصلحة رئيس الوزراء خليفة وحكومته انهم لم يتسرعوا في المعاملة مع ضغط الشعب . تشاور رئيس الوزراء لعدة ايام مع الفريق عبود وكبار ضباط الجيش الذين كانوا يساندونه . استقال الفريق عبود في 15 نوفمبر فكانت الموافقة كما قال خليفة للفريق عبود "استقل وانت عزيز" . شكر رئيس الوزراء ايضا القوات المسلحة لاستجابتها لمشاعر ورغبات الشعب . فقد بُث حديث استقالة الفريق عبود بحضور مجلس الوزراء عبر الراديو القومي . ما ميز حديث الفريق عبود قوله بانه قد تنازل عن السلطة المخولة له من قبل حكومة الجبهة الوطنية المتحدة التي

جاءت قبل اسبوعين لا لأولئك الذين جاءوا من الانقلاب العسكري في 17 نوفمبر 1958م . وتم التوقيع على تعيين اللواء محمد الخواض قائداً اعلى للجيش وكذلك تم تعيين مجلس مكون من خمسة أعضاء . لرئاسة الدولة .

وافق المعلقون الاجانب والعرب على ان نهاية الحكم العسكري في السودان كان اكثر من كونه مجرد حدث داخلي سوداني . فقد رأت جريدة الحياة الحرة التي تُصدر في بيروت ان الحدث يُعتبر نقطة تحول بين سقوط الانظمة البرلمانية الشرعية في العالم العربي وانتصارهم المنبثق للمرة الثانية . واستمرت في الحديث عن الانتفاضة فوصفتها بانتهاء بارقة امل وان المدول العربية ستعود إلى اوضاعها الطبيعية المؤسسة على العقل والحكمة والشخصية النبيلة وليست المغالطة الثورية ، وصوت الاسلحة . تسبب هذا الحدث في ان يكون السودان في طليعة الدول العربية فصار المراقبون يرصدون تطور ونتائج التجربة السودانية ، كمثّل من الممكن ان يُحذى حذوه . لاحظ "هدريك اسميث" مراسل جريدة نيويورك تايمز انه عندما اصبحت الانقلابات العسكرية تطيح بالحكومات في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وعندما اصبح الغربيون يقولون ان دول العالم غير النامية ليست مستعدة لممارسة الحكم الديمقراطي برهن الشعب السوداني ، بالرغم من شكوك الغربيين انه يحتاج إلى فرصة اخرى لممارسة الديمقراطية . ان اهمية الثورة السودانية في افريقيا والشرق الاوسط المضطرب كانت قد تمت ملاحظتها جديره بالاهتمام . وقد قال احد الدبلوماسيين : "إن الشيء الذي نحتاجه هو فكر جديد لاننا كنا نقول لفترة طويلة أن الشيء الذي يهم في هذه الدول هو الجيش ولكن لايمكن للجيش ان يعود ثانية وحتى لو اراد ذلك" . قدم السودان درساً كان جديراً لان يدرسه جيرانه عن كثب فكان الرئيس جمال عبدالناصر يراقب الانتفاضة الشعبية في الخرطوم باهتمام بالغ حتي ان حكومته استرجعت خططها الطارئة بصورة رسمية خشيةً من ان النظام المصري سيواجه انتفاضة شعبية بسبب حادثه قتل طالب جامعي والذي . تزامن مع الاستياء العام حول الغذاء وبعض المطالب الأخرى

وعدت الحكومة الجديدة بان تُحل مشكلة جنوب السودان عن طريق المفاوضات . بالرغم من المجهودات الجبارة التي بذلها النظام العسكري حيث إنه دفع بثلاثي جيشه إلى الجنوب فانه لم يستطع اخماد ثورة الجنوبيين . فقد ناشد وزير الداخلية في النظام المدني الجديد "كليمنت مבורو" الذي يُعتبر احد ابناء الجنوب بهدنه خلال جولته لتقصي الحقائق في المحافظات الجنوبية في نهاية نوفمبر . تطورت المسيرة الجماهيرية للآلاف العديدة من مواطني الجنوب في الشمال في يوم الاحد 6 ديسمبر 1964م لاستقبال الوزير العائد إلى الخرطوم ، إلى شغب تبعه اشتباكات بين الجنوبيين والشماليين . قتل عدد غير معروف في هذا الاشتباك وجُرح المئات . عُقد في 16 مارس 1965م مؤتمر بالخرطوم مع العديد من المفوضين الجنوبيين والجهات الشمالية ، والمجموعات ، ومراقبين من دول افريقية مختلفة . قدمت حكومة السودان تنازلات للجنوب لكن اراد المتطرفين من الجنوبيين الاستفتاء لتقرير ما اذا كان يرغب الجنوب في عرض الحكومة او يُفضل الاستقلال او حكومة فدرالية . ظلت مشكلة الجنوب قائمة وجرت انتخابات الجمعية التأسيسية في إبريل 1965م دون المشاركة الجنوبية .

سبقت الانتخابات خلافات بين الاحزاب اليسارية والجهات السياسية وكبار المعتدلين والاحزاب المحافظة حول العديد من القضايا الانتخابية والادارية والاقتصادية وبشكل اساسي حول كيفية ممارسة الديمقراطية في السودان . أراد الشيوعيون وحلفاؤهم ، حزب الشعب الديمقراطي المؤيد للمصريين تاجيل الانتخابات لفترة اطول بعد ان تم تاجيلها من مارس حتى أبريل . قبلت الحكومة مطالبات الطلبة بتخصيص خمسة عشر مقعدا اضافيا للمتخرجين في المجلس القادم ، وتخفيض السن المحدده للناخبين من إحدى وعشرين سنة إلى ثماني عشرة سنة واعطاء المرأة حق الانتخاب . طالب اتحاد نقابة العمال و المستاجرين بتشجيع الشيوعيين بنصف المقاعد في المجلس. هدف الشيوعيون كما كان يقال إلى وضع الدولة في ايدي العمال ، والفلاحين والمجموعات الثورية الاخرى بما في ذلك أولئك الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى . كان صراع السلطة بينهم وبين الاحزاب

الكبرى حول ديمقراطية البرلمان او "نظام الحزب الواحد" ، يخوض معركته الانتخابية الشيوعيون والمؤيدون للناصرين . اضافة إلى ذلك ، فقد إقترحت جمعية المستاجرين في بيانها الرسمي تاميم مشاريع القطن الخاصة وتحويلها إلى مشاريع حكومية داخل جمعيات تعاونية . اراد الشيوعيون تطهير بما اسموه البيروقراطية الرجعية داخل الخدمة المدنية وان يكون لهم تكوينات خاصة للعمال ، والفلاحين والمثقفين . القوميين .

بدات الحكومة المدنية التي كان يسيطر عليها اليساريون في العام 1965م تطهيراً لضباط الجيش والشرطة ، ووقفت ست صحف بسبب ان تلك الصحف زعمت ان الحكومة تتلقى مساعدات من النظام العسكري . كُونت ايضاً لجنة للتحري عن ملابسات الانقلاب العسكري في عام 1958م على امل تجريم عبد الله خليل واضعاف الثقة في حزب الأمة .

كان الانطباع السائد في السودان ان الشيوعيين يمثلون فصلاً . قاومت الاحزاب الكبرى ، الامة وانصارها ، والاتحاد الوطني للذان يُعد اتباعهما بمئات الالوف تاثير الشيوعيين وطالبوا بانتخابات مبكرة وقد طالبوا أيضاً بتغييرات في مجلس الوزراء وفي آخر الأمر طالبوا باستقالته . استقال مجلس الوزراء برئاسة سر الختم خليفة في 18 فبراير 1965م وتم تشكيل مجلس وزراء جديد بعد ست ايام مع استبقاء رئيس الوزراء . فقد اليساريون قبضتهم على الحكومة الجديدة التي كانت تتكون من ثلاثة اعضاء لحزب الأمة ، وثلاثة من الاتحادي الوطني ، وثلاثة من الجنوبيين وممثل من الحزب الاسلامي المتحالف مع الإخوان المسلمين . تُرك مقعدين للشيوعيين وثلاثة لحزب الشعب الديمقراطي ولكن لم يوافق الحزبان على تلك المقاعد الاربعة الا في 1 ابريل . من المحتمل ان الحزبين كانا يأملان في تاجيل الانتخابات بالانضمام إلى مجلس الوزراء . حققت الاحزاب الكبرى نصراً علي اليساريين وذلك بعدم السماح لتنظيمات المستاجرين والعمال بالتمثيل . في الحكومة الجديدة .

بدأت الانتخابات في 21 أبريل 1965م بمشاركة كل الأحزاب بما في ذلك الحزب الشيوعي ، أما حزب الشعب الديمقراطي ، فقد قرر المقاطعة والمقاومة . فقد كان حزب الشعب الديمقراطي على قناعة ان الانتخابات في الشمال دون الجنوب ستؤدي إلى انفصال حيث إن الأوضاع غير مستقرة في الجنوب لاجراء انتخابات . نفذ حزب الشعب الديمقراطي تهديده بمنع الانتخابات في خشم القرية ، قرب الحدود الاثيوبية . فقد هاجم منسوبو الحزب الشرطة بالعصي والسيوف فاطلقت الشرطة النار بعدما سقط اربعة قتلى من رجالها وحيث قُتل عشرة مدنيين . أرسلت التعزيزات إلى المناطق التي يمنع فيها مؤيدي حزب الشعب الديمقراطي الناضحين من صناديق الاقتراع وتم اعتقال قائد الحزب علي عبدالرحمن . اظهرت نتائج الانتخابات ان الشعب يفضل اعتدال وخبرة الاحزاب الكبرى ، وانهم قد سئموا من فوضىة اليساريين الذين جاءوا عقب الانتفاضة الشعبية .

حصل حزب الامة على (75) مقعدا في المجلس التشريعي والاتحادي الوطني على (54) مقعدا ومقعدين للخريجين . نال حزب الشعب الديمقراطي ثلاثة مقاعد بالرغم من مقاطعة للانتخابات . فشل الحزب الشيوعي في الحصول على مقعد ولكن فاز الشيوعيون بأحد عشر مقعدا من خمسة عشر مقعداً مخصصة للخريجين ، والتي كانت من بينهم اول امرأة نائب . حصل حزب ميثاق الإسلامي على ثلاثة مقاعد . حيث إن اثنين من تلك المقاعد تم الاحتفاظ بها للخريجين .

شكل الحزبان القديمان الوزارة بعد استقالة خليفة في 2 يونيو 1965م . انتهت المنافسة بين حزبي الامة والاتحادي الوطني بتسوية تم فيها اختيار قائد حزب الامة ، ووزير الخارجية الاسبق محمد احمد محجوب في اجتماع الجمعية الاول بتاريخ 10 يونيو ليكون رئيسا للوزراء بينما تم اختيار قائد الاتحادي الوطني اسماعيل الازهري رئيسا للمجلس الاعلى المكون من خمسة اعضاء والذي يشغل وظيفة رئاسة الجمهورية .

اصبحت استعادة الحكومات البرلمانية التي تعقب فترة الحكم العسكري والتي تعود فيها الاحزاب الكبرى المعتدلة وينال فيها قادة هذه الاحزاب قبل النظام العسكري اعتراف فوري ، صفة مميزة في السودان والمناطق العربية الاخرى . حدث نفس الشئ في سوريا بعد سقوط شيشاكلي في عام 1954م وبعد انتهاء الاتحاد مع مصر في 1961م سبتمبر .

ضم مجلس الوزراء الجديد ستة وزراء من حزب الأمة والحزب الإتحادي الوطني وثلاثة وزراء من جنوب السودان . كان المجلس الأعلى المكون من خمسة اعضاء يدعى في بعض الاحيان بمجلس الدولة او مجلس السيادة وايضا كان تشكيلا حصرياً على خمسة اعضاء ، عضوين لكل من الحزبين الكبيرين وعضوا من جنوب السودان . ذكرت اذاعة سودانية في 8 يونيو 1965م بفترة قصيرة قبل ان تضطلع رئاسة الوزراء بمهامها ان الحكومة تفادت انقلابا بنزع الاسلحة التي كانت ستستخدم في الانقلاب المدبر واعتقال المشتبهين . أُعتقل وزيران من مجلس وزراء سرالختم خليفة المنصرف والعميد عبدالرحيم شنان واثنى عشر شخصا آخرين كان قد تم اعتقالهم بتهمة التآمر للاستيلاء على السلطة .

وقد اكتشف مؤخراً ان تلك الاسلحة والتي كانت تشتمل على مدافع وقنابل يدوية جُلبت إلى السودان على متن طائرتين سوريتين موجهة إلى حافظ الجمالي ، السفير السوري بالخرطوم . كانت الاسلحة في طريقها لتُسلم للقادة الارترين الذين يعملون من الاراضي السودانية ضد اثيوبيا . أنكرت الحكومة السورية في 9 يونيو ان يكون لسفيرها علاقة بالاسلحة بينما جاء في تقرير ، ان السفير قال : " إن الاسلحة قد دخلت السودان بموافقة الحكومة السودانية ولم تكن لتُستخدم للتدخل . " في السياسة السودانية .

ناقشت الجمعية التأسيسية مصير أولئك الاعضاء في مجلس الوزراء تحت ظل النظام العسكري السابق والذين تم اعتقالهم اثناء ثورة أكتوبر 0 فقد امرت المحكمة العليا باطلاق سراحهم في 3 يوليو .

طرح المجلس مسألة اطلاق سراحهم للتصويت في 7 يوليو 1965 بسبب الجدل حول ما اذا كان يجب محاكمتهم ام لا ، فكان القرار الذي دعمه حزب الامة ضد محاكمتهم .

تميز النظام الديمقراطي المستعاد في السودان ، كما في الدول النامية الاخرى بالخلافات والصراعات بين الاحزاب والشخصيات في الحكومات الائتلافية ، وبظهور الفصائل والائتلافات الجديدة والانحيازات الحزبية . فظهرت المنافسة الشخصية بين الازهري الذي ترأس المجلس الاعلى والمحجوب الذي ترأس مجلس الوزراء عقب تكوين مجلس وزراء المحجوب الاول في يونيو 1965م . كاد ان يسبب الصراع من اجل السلطة والنفوذ في ازمة في شهر سبتمبر قبل انعقاد مؤتمر القمة العربي في كازابلانكا . اراد كل من الاثنين ان يتراس الوفد السوداني المتوجه للمؤتمر فهدد المحجوب بالاستقالة من رئاسة الوزراء لان الازهري اصر على حقه في رئاسة الوفد .

سادت الحكمة في آخر الأمر فغادر الاثنان إلى كازابلانكا ليكون الازهري رئيسا رسميا للوفد بينما قام المحجوب بإجراء المحادثات . توقف الازهري في مصر عندما كان عائدا للخرطوم فاطلقت وسائل الاعلام المصري دعاية بإمكانية التعاون بين الحزب الاتحادي الوطني ومصر . كان حزب الامة في ريب من تلك الزيارة ولكن عندما عاد الازهري إلى الخرطوم أصبح من الواضح ان زيارته إلى مصر لم تكن لها مغذى خاص ولم تتم أي إتفاقية مع مصر في غياب حزب الامة . نشأ الخلاف مرة اخرى في أكتوبر بين الحزبين المؤتلفين وبين القائدين بسبب تمثيل السودان في مؤتمر منظمة الدول الافريقية بأكرا . ابدى كل من الازهري والمحجوب رغبته في تمثيل السودان ولكن في نهاية الامر سافر المحجوب وتسبب هذا في استياء الازهري الشيء الذي ادى إلى انشقاق في الائتلاف الوزاري وذلك عندما استقال ثلاثة وزراء يمثلون الحزب الاتحادي الوطني في 20 أكتوبر 1965م .

بقي المحجوب في رئاسة الوزراء حتى 25 يوليو من العام 1966م . حدث في اثناء ذلك انشقاق داخل حزب الامة بين الجناح

الذي يقوده الامام الهادي المهدي والذي كان يؤيد المحجوب وجناح آخر من العناصر الشابة الاكثر اعتدالا والذي كان يقوده الصادق المهدي ابن اخ الهادي . اصبح الصادق المهدي الذي كان يبلغ من العمر ثلاثين عاما في أغسطس من العام 1966م رئيسا للوزراء بدلا عن المحجوب في ائتلاف حزب الامة مع الاتحادي الوطني . ظل مجلس الوزراء الذي يرأسه الصادق في الحكم حتى منتصف مايو 1967م ، فقد كان له خلافات مع الازهري . عاد المحجوب مرة اخرى لرئاسة الوزراء بعد ان فقد الصادق التأييد في تصويت الثقة ومن ثم تحالفت عصبته مع الاتحادي الوطني مرة ثانية . اضحى تحالف الحزبين الكبيرين ، الامة بعصبتيه والاتحادي الوطني ، ملمح لا يتغير في السياسة السودانية حتى بعد اندماج الاتحادي الوطنى مع حزب الشعب الديمقراطي في ربيع 1968 لتشكل الحزب الاتحادي الديمقراطي . حُلّت الجمعية التأسيسية في فبراير من العام 1968 قبل ان يوضع الدستور الدائم للدولة بعد الانتخابات لتكوين مجلس جديد في ابريل ومايو . كان مجلس الوزراء الجديد ائتلافاً بين حزب الامة بقيادة الامام الهادي الذي ينتمي اليه المحجوب ، والحزب الاتحادي الديمقراطي الجديد بالاضافة إلى حزب الجبهة الجنوبية الذي ضم الجنوبيين الذين يعيشون في شمال السودان . كان المحجوب في واقع الامر هو الذى شكل مجلس الوزراء في 2 يونيو 1968 ولكن لم يكن لحزبه سوى خمسة وزراء من جملة ستة عشر وزيراً بينما بلغ عدد الوزراء الذين يمثلون الحزب الديمقراطي تسعة .

تميز النظام الديمقراطي المستعاد بالمقاومة التي قادها حزب الامة والأخوان المسلمون ضد الشيوعيين اثناء بقاء الجمعية التأسيسية . التي تم إنتخابها في ابريل 1965م .

بدأت الحملة ضد الحزب الشيوعي عندما اساء طالب شيوعي للرسول محمد صلى الله عليه وسلم وزوجته عائشة رضي الله عنها . قُدمت مسودة قرار في الجمعية التأسيسية لمقاطعة الحزب الشيوعي ، وابعاد افراده من الحكومة واعتبروا انه من الاساءة ان يكون الشخص شيوعيا لكن الاتحاديون الوطنيون رفضوا ان يصوتوا لمسودة القرار فحدثت مناوشات بين المواليين للشيوعيين واعضاء الأخوان المسلمين .

اجازت الجمعية القرار في 22 نوفمبر والذي سمحت فيه الحكومة بتقديم مسودة قانون مقاطعة الحزب الشيوعي . وقد قال رئيس الوزراء معلقاً : " ان ديمقراطيتنا مبنية على الاسلام " . قُدمت مسودة القانون في آخر الأمر للجمعية حيث تمت مقاطعة الحزب الشيوعي في ديسمبر من العام 1965م فأبعد اعضاءه من الجمعية . خرج الأخوان المسلمون والشيوعيون في مظاهرات بعد تصويت المجلس التشريعي حيث عبر الأخوان عن ارتياحهم والشيوعيون عن احتجاجهم . قاومت المحكمة العليا قرار الجمعية ورات ان نواب الشيوعيين لا ينبغي ان يُبعدوا لكن الجمعية نقضت رأي المحكمة في ديسمبر 1966م وأكدت على ان النواب الشيوعيين اعداء الاسلام وعملاء للاتحاد السوفيتي . خلفت المناوشات بين مجموعات من المسلمين والشيوعيين في الخرطوم سبعة عشر جريحاً . فقد حدثت تلك المناوشات عندما نظم اتحاد المحامين مسيرة احتجاج ضد رفض الحكومة حكم المحكمة العليا وطالبت كلا من الحكومة والجمعية الاعتزاز للمحكمة العليا لرفض حكمها . بقيت الجمعية على قرارها واكد حزب الامة مدعوماً من مجموعات المسلمين هيمنته ومقدرته للدفاع عن التعاليم ومقاطعة اليسارية المتطرفة والحفاظ على بيئة معتدلة . تحت ظل النظام الديمقراطي .

كان ينبغي للحكومة بعد يومين من مناوشات 26 ديسمبر 1966 ان تتعامل مع محاولة تدبير انقلاب عسكري من قبل اصاغر الضباط اليساريين الذين شجعتهم عناصر شيوعية . احبطت القوات المسلحة بسهولة المحاولة الانقلابية في يوم الاربعاء 28 ديسمبر، وذلك لعدم جديتها . صرح الوزير في ذلك الوقت ، الصادق المهدي للراديو ، قائلاً : "حاول بعض المجرمين الاطاحة بالديمقراطية في السودان للاستيلاء على السلطة بمساعدة مجموعات مجندة حديثاً في الجيش" . كان قائد المحاولة الانقلابية الملازم خالد حسين عثمان مسؤول عن عساكر تم تجنيدهم حديثاً . فقد اصدر اوامر لمئتين منهم ليحاصروا القصر الجمهوري ومحطة الراديو والكباري وذهب على الفور ليأخذ قسماً من الراحة دون خلع ملابسه العسكرية . ذهب رئيس الوزراء الصادق المهدي إلى محطة الاذاعة عندما أعلم بالمحاولة الانقلابية ولكن منعه

الجنود من الدخول حتى وصول الضباط واصدار اوامر للجنود ليسلموا اسلحتهم . وفقا لما جاء في صحيفة الخرطوم اليومية "الصحافة" ان بعض الوحدات الانقلابية احتلت محطة الاذاعة ومدخل الكبرى الذي يقع على النيل الابيض ولكن من الواضح ان تلك الوحدات لم تكن كافية العدة والعتاد وكذلك كانت مشاركة الضباط محدودة جدا ، الشيء الذي ادى إلى فشل المحاولة بسرعة .

عُينت وحدات الجيش السوداني لحراسة الكباري والمرافق العامة بعد فشل المحاولة الانقلابية وتم اعتقال الملازم خالد حسين وملازمين آخرين بالاضافة إلى عدد من اعضاء الحزب الشيوعى بسبب تحركاتهم في ليلة المحاولة الانقلابية . أُعتقل في اليوم التالى 29 ديسمبر 1966 قائد القيادة الشرقية وستة ضباط آخرين . وقد قيل انه كان في جيب قائد المحاولة الانقلابية اسماء سبعة ضباط كانوا جاهزين ليُصبحوا اعضاء في المجلس الثوري عقب نجاح الانقلاب ونص الخطاب الذي كان يُتوقع ان يُلقيه كناطق رسمي للمجلس الثوري . انتشرت الاشاعة وسط طلاب جامعة الخرطوم بان الحكومة تعد هذه المحاولة ، وتم اعتقال خمسة عشر طالباً لانهم ارادوا التظاهر ضد الحكومة . بدأت المحكمة العسكرية في محاكمة اولئك المتورطين في انقلاب فبراير 1967 و 18 مارس حيث ايد المجلس الاعلى حكمها على اربعة من المدعى عليهم . حُوكم قائد المحاولة بالسجن عشر سنوات . والطرده من القوات المسلحة وثلاثة من ضباط الصف بخمسة سنوات .

الفصل الرابع

الانقلاب العسكري اليساري في مايو 1969م

انهى الانقلاب العسكري الذى حدث في صبيحة الاحد 25 مايو 1969م النظام البرلماني الديمقراطي الذى كان قد استعاده الانتفاضة الشعبية في أكتوبر 1964م . دبر لهذا الانقلاب مجموعة من الضباط اليساريين من صغار السن تحت قيادة العقيد جعفر نميري الذي كان يبلغ من العمر تسعة وثلاثين عاما وذلك بالتعاون مع عناصر مدنية شيوعية واشتراكية ، وحاول اليساريون داخل الجيش في الماضي الاستيلاء على السلطة في فترة نظام الفريق عبود المحافظ . قام بتلك المحاولات العميد شنان وعبد الله من 2-4 مارس وفي 22 مايو 1959 وكذلك الضباط الاصاغر والطلبة الحريين في 9 نوفمبر 1959م . لعبت العناصر اليسارية بما في ذلك الحزب الشيوعي الذي تم ترتيبه بصورة جيدة وكذلك رئيس القضاء صاحب اللون الاشتراكي ، ابوبكر دورا مهما في انتفاضة أكتوبر 1964م . إِنََّّ معارضة اصاغر الضباط لحكومة عبود العسكرية اضعفت من وضع النظام ومؤيديها العسكريين مما ساهم في نجاح انتفاضة أكتوبر . مثل الشيوعيون دورهم تحت ظل النظام الديمقراطي المستعاد وكانوا الخاسرين في الصراع من اجل السلطة مع الاحزاب الكبيرة . حُظر الحزب الشيوعي ، وفقد الشيوعيون مقاعدتهم في الجمعية التأسيسية في نهاية العام 1965م بالرغم من دعم صديقهم اليساري رئيس القضاء عوض الله واتحاد المحامين . إِنََّّ الانقلاب العسكري المجهض والذي قام به اصاغر الضباط في 28 ديسمبر من العام 1966 تبعه اعتقال بعض الشيوعيين المعروفين مما دل على التأثير القوي لليساريين داخل الجيش ، وذلك ايضا ان اصاغر الضباط اليساريين لم يكونوا منظمين بالقدر الكافي . ليقوموا بانقلاب ناجح ويستولوا على السلطة .

من غير المؤكد ان الحكومة المدنية ادركت المعني التام لمحاولة 28 ديسمبر 1966م ، خاصة نشاط العناصر الثورية داخل القوات

المسلحة . فبينما كان النقد الشعبي وخلافات الحزب تغوض النظام الديمقراطي الحاكم لم يتخلَّ الشيوعيون الذين كانوا يناضلون في الخفاء وحلفاؤهم اليساريون من المدنيين والعسكريين لقلب الحكومة . فقد استفادوا من الخلافات بين الاحزاب الحاكمة واستغلوا شكاوى الشعب ضد جوانب معينة تتعلق بعدم الكفاءة والفساد . انتهى الائتلاف الذي كان يسوده التوتر بين الحزب الاتحادي الديمقراطي وفصيل حزب الامة الذي كان يتزعمه الامام الهادي بعد انتخابات أبريل 1968م . قدم رئيس الوزراء ، محمد احمد المحجوب الذي ظل في منصبه منذ يونيو 1968م استقالته في ابريل 1969م وعندما حدث الانقلاب العسكري في مايو 1969 كان مجلس وزرائه يتولى رئاسة الوزراء لفترة مؤقتة . نجح حزب الامة في رأب الصدع بين فصليه المنشقين في تلك الفترة وكان الامام الهادي يعد نفسه للترشيح لرئاسة الجمهورية المنعقد في نهاية 1969 بينما كان اخيه الصادق المهدي ، رئيس الفصيل الآخر للامة يتاهب ليُصبح رئيساً للوزراء . وقد قيل ان السبب المباشر للانقلاب العسكري الذي قاده اليساريون في مايو 1969 هو تاسيس الوحدة داخل حزب الامة والشعور وسط اليساريين أنَّ مرشحهم الرئاسي ، ابوبكر عوض الله سوف لن يتم انتخابه في حين ان مرشحي الحزبين الكبيرين ، اسماعيل الازهري والامام الهادي فرصهما للنجاح اكبر. استغل الشيوعيون ايضا الضغوطات والصعوبات الاقتصادية ، مثل زيادة الديون الداخلية والخارجية والعجز في ميزانية الدفع والتقليص الحاد . لاحتياطي العملة الاجنبية وزيادة التضخم وبطء تسارع مشاريع التنمية .

دخلت القوات التي كانت قد عُينت خارج الخرطوم إلى العاصمة في الصباح الباكر من يوم الاحد 25 مايو 1969م بعد صدور الاوامر . اليها وذلك بحجة اجراء مناورات .

كانت تتالف هذه القوات من (450) فرد متضمنة وحدتين مظلية ومدرعة ووحدتين من المشاة . فقد قاموا بقطع خطوط الهاتف ومن ثم تقدموا ليحتلوا محطة الراديو والقصر الرئاسي ويعتقلوا قادة الجيش والحكام المدنيين . ذكر العقيد جعفر نميري اثناء اعلان الانقلاب من راديو ام درمان " ان مجلس ثوري جديد قد استولى على السلطة وان المجلس ينوب كممثل لسيادة الشعب وفقا لدستور سيتم اعلانه لاحقا

" . في سلسلة اللوائح والتعليمات التي اعقبت الانقلاب الابيض حُل المجلس الاعلى ومجلس الوزراء والجمعية التأسيسية وحُظرت الاحزاب السياسية وتم ايقاف الصحف وتم فرض القانون العسكري ، وصدر تحذير بأنَّ الفوضى والاعمال العدائية محظورة ويعاقب عليها تحت طائلة العقوبة بالموت . قال العقيد جعفر نميري في الإعتزاز الذي عادة مايعقب الانقلابات : "إنَّ القطر لم يعرف استقراراً منذ العام 1956م وإنَّ تاريخه كان سلسلة من المآسي بسبب كثرة الاحزاب التي استولت على السلطة لمصالحها الشخصية فساد الفساد وانتشرت الرشوة " . وقال : "إنَّ القطر فتح ذراعة للتاثير الاجنبي وان الاحزاب خدمت مصالح الاستعماريين " . رفضت الجماهير وفقاً لذلك الحكومات السابقة لانهم ارادو ان يحتل السودان مكانه الصحيح في الوطن العربي ، وفي النضال من اجل فلسطين فهم يريدون ايضاً حل مشاكلهم الاقتصادية ومشكلة جنوب السودان .

اتفق المجلس الثوري من قبل مع شركائه المدنيين على مجلس الوزراء الجديد وعلنوا تشكيلة فوراً عقب الانقلاب . تشكل مجلس الوزراء من واحد وعشرين وزيراً من بينهم إثنين من العسكريين هما العقيد نميري وزيراً للدفاع بعدما ترقى لرتبة اللواء والنقيب فاروق عبدالله وزيراً للداخلية . اصبح رئيس القضاء الاسبق ، ابوبكر عبدالله ، رئيساً للوزراء وكان قد إستقال لاسباب سياسية في مايو 1967م . عُرف بانه اشتراكي مناصر لجمال عبد الناصر وكان من المؤيدين للدولة ذات الحزب الأحادي . فقد قبل بتدمير النظام الديمقراطي وحظر الاحزاب السياسية والقيودات التي فرضها العسكريون على الحرية . وقد إدَّعى مع ذلك ان النظام الجديد يسعى لتحقيق "ديمقراطية حقيقية" . ضم مجلس الوزراء ناصريين اشتراكيين ، مثل عوض الله ويساريين متشددين مثل نميري واربعة او خمسة شيوعيين . أستثنى السكرتير العام للحزب الشيوعي ، عبد الخالق محجوب . كان معظم الوزراء الشيوعيين ينتمون للمجموعة التي تؤيد موسكو بما فيهم فاروق ابوعيسى والذي كان قد عُين وزير دولة بمكتب رئيس الوزراء ليتجسس على عوض الله . فقد كان هذا مؤشراً لتاثير الحزب الشيوعي على المجلس الثوري . عُرف وزير العدل ، امين الشبلي بانه

ماركسي مستقل بدون عضوية رسمية في التنظيمات الشيوعية بالسودان .

اعلن مجلس الوزراء الجديد انه سيساند القضية العربية في فلسطين ووعد بتقوية القوات المسلحة وتأسيس علاقة وطيدة مع اوربا الشرقية . كان هذا ايضا سياسة النظام الاسبق الذي قطع العلاقات مع الولايات المتحدة وبريطانيا ولعب دورا في اجتماعات العُصبة العربية بعد حرب يونيو وقامت بارسال وفد عسكري إلى موسكو قبل الانقلاب .

اكّد النظام الجديد على يساريته بافعال مثل الإعتراف بالمانيا الشرقية والحكومة الثورية الجديدة في جنوب فيتنام . وقد تحدث عن نفسه كنظام اشتراكي ولمح بتأميم رأس المال المحلي مع الروابط الاستعمارية . أذاع الراديو في الأيام التي أعقبت الانقلاب مطالب وجهت للحكومة من قبل تنظيمات معينة لتأميم البنوك والهيئات وتجارة الإستيراد والتصدير والصحف إدّعى رئيس الوزراء عوض الله أنّ النظام الجديد ليس عسكري ديكتاتوري مثل نظام عبود . اصبحت الدكتاتورية في الواقع اكثر قساوة بسبب تعصب وعدم نضوج القادة اليساريين . كان المجلس الثوري الذي كان مجلس الوزراء مسؤولاً عنه يتكون من عشرة اعضاء من بينهم رئيس الوزراء الذي كان يُعتبر المدني الوحيد . فقد كان معظم الضباط في المجلس من اصاغر الضباط . بدأ النظام الجديد بابعاد اثنين وعشرين من كبار الضباط بما فيهم رئيس الاركان حمد النيل ضيف الله والذي أُعتقل بعد ان هرب لساعات قليلة ، والقائد الاعلى للقوات المسلحة محمد الخواض وستة عشر برتبة العميد واربعة برتبة العقيد. وقد تم تعيين اربعة عشر ضابطا لمناصب عسكرية هامة وضم قادة جدد للقوات الجوية والوحدات المدرعة والشرطة . كان رئيس المجلس الثوري العقيد نميرى ، مشغولاً بالحركات العدائية ضد النظام البرلماني وحكومة عبود العسكرية . وقد قيل عنه ، أنّه بارع ويعتبر جمال عبدالناصر مثله الاعلى . في الجانب الآخر ، وصفه احد رفاقه في كلية القيادة والاركان العامة التابعة للجيش الامريكى بمدينة فورت ليفنورت (تكساس) في العام 1965 بانه طالب ممل وغير مبالي يقضي جل وقته متبادلاً الرأي مع العسكريين العرب الدارسين هنالك .

وضع المجلس الثوري الحكام السابقين اسماعيل الازهرى ، محمد احمد المحجوب ، ومعظم اعضاء مجلس الوزراء تحت رهن الاعتقال المنزلي. أبعد سكرتير حزب الامة والرئيس السابق الصادق المهدي إلى اقليم بعيد ووُضِع تحت رهن الاعتقال المنزلي والسبب كما قيل إِنَّه حرض على مقاومة ضد الانقلاب . هدد العقيد نميري في ذات مرة بمحاكمة واعدام الزعماء الثلاثة ، الازهري المحجوب والصادق المهدي وذلك بسبب الخيانة العظمى . إِنَّ التهديدات والبيانات بالقمع الذى ليس فيه رحمة لاي معارضة اضفت على النظام الجديد بما يعرف بالصورة الضارية ، الشيء الذى سبب تساؤل فيما اذا كان النظام يشعر بالامن ام لا ؟. اقرت الحكومة في بيان عقب اليوم الاول للانقلاب أَنَّ قواتها اشتبكت مع الأخوان المسلمين في امدرمان وفرقتهم . منعت الحكومة الاحتفالات في مناسبة عيد المولد النبوى . في يوم 28 مايو 1969 لتجنب المظاهرات والاشتباكات

قرر المجلس الثوري ومجلس الوزراء في 9 يونيو 1969 منح المحافظات الجنوبية الثلاثة استقلالاً محلياً داخل اطار عمل "للسودان اشتراكي موحد جديد " . كان من الصعب تفسير معنى استقلال محلي . تحدث النظام عن السماح للجنوبيين بادارة شؤونهم الداخلية الخاصة ولكن اراد ايضا وحدة اشتراكية حقيقية . ومع ذلك استمر الشك بين الشمال والجنوب ، وبقي السياسي الجنوبي المحبوب ، كلمنت ميورو ، محتجز حتى بداية سبتمبر . إستجابت الحركة العسكرية المتمردة في الجنوب ، انا ، للحكومة الجديدة في الخرطوم لتكوين حكومة مؤقتة في الجنوب . قال تقرير في منتصف سبتمبر 1969م ان تسعة وسبعين متمرداً تم قتلهم في محافظة اعالي النيل في معركة . مع القوات المسلحة التابعة للنظام الجديد

ضح أَنَّ النظام الجديد سعى لتعزيز مكانه وسط الثوريين من الوا العرب بتكرار الزيارات للقاهرة وإبداء المواقف المعادية لاسرائيل . زارت ثلاثة وفود مصر في 18 يونيو 1969م اي في فترة اقل من شهر بعد الانقلاب . وفي بداية سبتمبر عندما كانت الدول العربية التي تعنيها اسرائيل بصورة مباشرة تعقد مؤتمر قمة مُصَغَّر في القاهرة وصل

اللواء النميري هنالك في اليوم الثالث لنهاية المحادثات . اراد السودان ايضا أن يبين للدول الغربية وروسيا احتياجها لمزيد من السلاح . اتخذ السودان موقفاً أكثر تطرفاً تجاه الامريكان . فقد صرح رئيس الوزراء عوض الله في 28 يوليو اثناء زيارته للقاهرة لتقوية العلاقات مع مصر أنَّ لديه معلومات مؤكدة بان الولايات المتحدة كانت تحاول تدمير الثورة في السودان . طلبت الحكومة السودانية الجديدة من ثلاثة امريكيين أن يغادرو السودان بسبب تهمة التواطؤ مع المناوئين للثوريين . لم يكن لحكومة الولايات المتحدة تمثيل دبلوماسي مباشر، فقالت في تصريح رسمي إنه يجب تخفيض عدد ممثليها من ستة عشر ممثلاً إلى ثلاثة عشرون طلب الحكام السودانيون .

ظل السودان فريداً وسط الدول العربية وذلك لانهاء الحكم العسكري بانتفاضة شعبية سلمية في عام 1964م . فقد نجح في الاربعة سنوات ونصف التي اعقبت الانتفاضة في المحافظة على النظام الديمقراطي المستعاد والحكم المدني من التدخل العسكري . ونجح ايضا في إفشال خطط الشيوعيين واليساريين الاخرين الذين ربما ارادوا اجراء تغيير في الاقتصاد والمجتمع اسوة بالضباط المصريين . وأعتقد لفترة من الزمن بعد انتفاضة أكتوبر 1964 ان الضباط السودانيين حرروا انفسهم من السياسة بعد ستة اعوام من الحكم العسكري وانهم سيستمررون في التحلّي بضبط النفس واحترام ارادة الشعب . برهن انقلاب مايو 1969 ان الضباط اليساريين الذين اظهروا معارضتهم للحكم العسكري وساعدوا الشعب لقلب نظام الفريق عبود إنما فعلوا ذلك لتمهيد الطريق لحكمهم في تحالف مع الاحزاب اليسارية . اصبحت الحكومة الديكتاتورية العسكرية الجديدة كما كان متوقعا لها ، اكثر تضيقا للحرية الانسانية وقسوة في قمع اي تحدي لسلطتها من نظام الفريق عبود المعتدل . يرجع سبب التضيق في الحريات والقمع إلى القادة العسكريين الجدد وشركائهم المدنيين الذين كانوا قد التزموا ببرنامج تغيير جزري اقتصادي واجتماعي لايمكن تنفيذه الا بالقوة .

كان من المحتمل ان يجد الحكام الجدد صعوبة في تنفيذ تلك التغيرات . بسبب المعارضة المتوقعة من القوة الدينية والقوة المحافظة الاخرى .

ومع ذلك فإن نفس هذين القوتين أصبحتا مكبلتين بالإستجابات المتنوعة للجماهير وإنقساماتها المتوقعة إلى هؤلاء الذين يبحثون عن منافع مادية معينة من حكم اليساريين الثوريين وهؤلاء الذين بقوا معارضين لتغيرات الثوريين . من ناحية ثانية فإن نظام اليساريين الجديد يمكن ان يُعاقق بأسباب الصراع الكامن وسط قاداته الذين يتفاوتون من يسار الوسط إلى الشيوعيين . يمكن ان يؤدي تفسير وتنفيذ نظريات وخطط اليساريين وصراع الطموحات للفصائل اليسارية المختلفة والخلافات الشخصية إلى حدوث إضطرابات كما حدث في ظل نظام البعث في سوريا عام 1966م وفي العراق في أكتوبر 1963م . إنَّ السودانين الذين سخطوا من قمع وفساد العسكريين في 1964م مازالوا قادرين على ان يسخطوا من قمع وافراط الحكام العسكريين اليساريين بعد 1969م ، ومن الممكن ان يجدوا بعض الضباط الاحرار ليساعدوهم في استعادة الديمقراطية والحرية .

حدث مؤشر خلاف وسط القادة اليساريين للنظام الجديد عندما ابعد المجلس الثوري في 28 أكتوبر 1969 رئيس الوزراء اليساري ، ابوبكر عوض الله وتم تشكيل مجلس وزراء جديد برئاسة اللواء نميري . وقد حدث هذا الابعاد عقب إعلان لرئيس الوزراء عوض الله اثناء زيارة لالمانيا الشرقية حيث قال إنَّ النظام الثوري في السودان لا يستطيع ان يعمل بدون الشيوعيين الذين هم طليعته . ارسل معاون شيوعي كان مرافقاً لعوض الله البيان إلى الخرطوم حيث أذيع عبر الراديو . أوضح اللواء نميري في تصريح بثته الاذاعة بعد ساعة من تصريح عوض الله حيث قال إنَّ التعليقات التي قالها عوض الله تنم عن آرائه الشخصية وأنَّ الثورة في السودان كانت لكل الشعب وليس لفصيل او حزب .

حدث تغيير لمجلس الوزراء بعد يومين من عودة عوض الله . كان ذلك إلى حد ما نتيجة احساس عام لمشاركة الشيوعيين في النظام الثوري

وننتج عنه اقضاء وزير الارشاد القومي الذي ينتمي للحزب الشيوعي ،
محجوب عثمان من مجلس الوزراء .

بقي الوزير الشيوعي ، فاروق أبو عيسى في منصبه ، وفي اجتماعات
مجلس الدفاع المشترك للعصبة العربية بتاريخ 8 نوفمبر 1969 م كان
هو رئيس المجلس . كانت التصريحات الرسمية المتكررة عن كشف
مؤامرات لقلب الحكومة العسكرية و اعلان وزارة الداخلية في 24
ديسمبر 1969 م عن إعتقال مجموعة كبيرة تتالف من 65 شخصا
مؤشرا إلى ان النظام الجديد كان ما يزال يصارع من اجل والامن
الاستقرار.

المراجع

1. قاموس المورد إنجليزي - عربي 2007
منير البعلبكي

2. القاموس الاكبر إنجليزي - عربي -
منير البعلبكي

3. قاموس إكسفورد إنجليزي -
إنجليزي الطبعة الخامسة